الأمم المتحدة

A/57/PV.17

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الجلسة العامة **١٧**
الخميس، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نواصل الآن المناقشة العامة.

أعطي الكلمة لمعالي السيد لاسانا تراوري، وزير الشؤون الخارجية لمالي.

السيد تراوري (مالي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعبر لكم، سيدي الرئيس، عن سرور وفد بلدي إذ يراكم تترأسون عمل الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أعرب أيضا لسلفكم، السيد هان سونغ - سو عن التهاني الخالصة الحارة على كفايته، وتفانيه وخبرته التي قاد بها عمل الدورة السادسة والخمسين.

وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى للسيد كوفي عنان، الأمين العام للمنظمة، عن تهاني حكومة مالي الحارة وامتنانها الكبير للفعالية والحكمة اللتين يديرهما في إدارة شواغل المجتمع الدولي في سياق صعب بشكل خاص. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد للأمين العام شكر فخامة السيد أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي، على الثقة التي وضعها فيه الأمين العام في السعي للتوصل إلى حلول لبعض الصراعات التي تقلق أفريقيا. وقد أعرب عن استعداد مالي لمواصلة العمل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا.

ومالي تود أن ترحب في المنظمة بسويسرا وبتيمور الشرقية اللتين يقوي قبول عضويتهما الطابع العالمي للأمم المتحدة.

تعقد الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة في سياق دولي يتسم باستمرار وجود مناطق توتر، وتفاوت إنمائي، وفقر متزايد بين الشعوب في البلدان النامية، وعواقب محزنة للعولمة، وكوارث طبيعية، ونتائج صعبة تماما للاعتداءات الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أحيا المجتمع الدولي توا ذكراها. وفي ذلك الوقت أدانت مالي بقوة تلك الاعتداءات التي لا يمكن أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59594 (A)
0259594

يبررها شيء. ومنذ ذلك الوقت، شاركت في الحملة الدولية الكبرى لمكافحة الإرهاب. وفي قيامها بهذا، صدقت على كل الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وبالمثل، أنشئت وسائل وآليات هامة حتى لا تستخدم أراضي مالي الوطنية للإعداد لأعمال إرهابية أو لارتكابها.

وحتى يواجه التهديد الإرهابي، من المهم أن يعزز المجتمع الدولي التعاون بين أعضائه. وعلاوة على ذلك، تدعو مالي إلى القيام بعمل عالمي متكامل مستدام، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم فيه بالدور الأولي. وهي تؤكد، من جديد نداء أفريقيا، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي لعقد مؤتمر دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف الإبرام السريع لصك قانوني مقبول عالميا بشأن الإرهاب الدولي.

في مالي، كرست سنة ٢٠٠٢ لإجراء انتخابات تعددية، ديمقراطية سلمية، للمرة الثالثة، أسفرت عن انتخاب فخامة السيد أمادو توماني توري لأعلى منصب في البلاد. وتلك الانتخابات دليل كاف على أن مؤسسات مالي الديمقراطية أصبحت راسخة، وأنها تؤيد الثقافة الديمقراطية للشعب المالي.

وهنا، لا بد لي أن أعرب، بالنيابة عن مالي، حكومة وشعبا، عن شكري القلبي لكل شركائنا لإسهامهم في تنظيم، وعقد، ونجاح تلك الانتخابات. ومالي تتمسك بقوة بتعزيز حكم القانون، وصون السلم والأمن وتحسين ظروف معيشة السكان. وفي هذا الشأن، لا نزال مقتنعين بأننا يجب أن نعمق، ونعزز، ونحترم تلك القيم.

وبالنسبة لمالي، المؤسسات الجمهورية والديمقراطية يجب ألا تتجدد إلا عن طريق آليات مؤسسية ديمقراطية أنشئت سلفا. وتعزيز الحكم الرشيد، ودعم العملية الديمقراطية، والأمن الغذائي، وتحسين النظم التعليمية والصحية، وتنظيم وفعالية نظام العدالة، وإجراءات النهوض بالطفل والمرأة، ومكافحة الفقر والفساد هي، في جملة أمور، التحديات التي تلتزم حكومة مالي الجديدة بمواجهتها.

وتعمل مالي، بمساعدة شركائها في التنمية، على تنفيذ إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي لإعادة بدء عملية النمو والتنمية، بوصف هذه الإصلاحات جزءاً من سياستها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومالي مصممة بحزم على ضمان الأمن الفردي بجميع جوانبه. ولهذا السبب فإن بلدي عضو كامل العضوية في شبكة الأمن الإنساني. ويوافق بلدي تماماً على أنه توجد حاجة لتنسيق الجهود المتعلقة بتدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة انتشارها، بغية اعتماد برنامج عمل للأمم المتحدة لتخفيف المعاناة الإنسانية التي تسببها هذه الآفات.

الاستقرار والسلم والأمن شروط مسبقة لأية عملية تنمية حقيقية في أفريقيا. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في حل بعض الصراعات الأفريقية، لا تزال قارتنا تواجه بعدد من المشاكل المستمرة، تشمل الدين وانخفاض أسعار المواد الخام باطراد والعجز في تحقيق الديمقراطية وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والصعوبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. وتشكل هذه القضايا عائقاً خطيراً للجهود الإنمائية في أفريقيا.

وترحب مالي بتوقف الصراع بين الأشقاء المهلك الذي طال أمده في أنغولا، وتشيد بشعب وقادة أنغولا، وهي إشادة استحقوها بجدارة على ما أبدوه من شجاعة وعلى الجهود التي ما زالوا يبذلونها لتوطيد السلم وتحقيق المصالحة الوطنية.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمم المتحدة على إسهامها القيّم في البحث عن حل للصراع في أنغولا.

وأود أيضاً أن أشيد بزميلي، الراحل أليوني بلوندين بيي، وهو دبلوماسي موهوب كان ممثلاً خاصاً للأمين العام لأنغولا من عام ١٩٩٤ إلى أن توفي في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد قدّم السيد أليوني بلوندين بيي التضحية الأسمى من أجل إحلال السلام في أنغولا.

كما أن توقيع اتفاق سلام في الآونة الأخيرة بين أطراف الصراع الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سبب آخر للأمل. وبصيص الأمل هذا في إدارة الصراعات في القارة الأفريقية سيتطلب بدوره دعم المجتمع الدولي، الذي يجب أن يقدم مزيداً من الدعم للجهود الأفريقية على هيئة موارد وآليات قادرة على توفير الأمن وتشجيع التنمية والاستقرار والسلم.

من المؤكد أن إقامة الاتحاد الأفريقي، الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية، يمثل حدثاً تاريخياً وسياسياً هو الأكثر حسماً في القارة الأفريقية هذا العام. وسيمكّن الاتحاد الأفريقي القارة الأفريقية من التخطيط لمستقبلها بوضوح أكبر، وتحمل مسؤولية تنميتها، ومنع نشوب صراعات وإدارة الصراعات على أرضها، وتشجيع الشراكة والتعاون الدولي المهيأ ليناسب توقعات السكان على نحو أفضل.

كما أن اعتماد بروتوكول مؤخرا في دربان يتعلق بإنشاء مجلس سلام وأمن تابع للاتحاد الأفريقي، وهو هيئة صنع قرار دائمة لإدارة وحل الصراعات في أفريقيا، يمثل خطوة هامة نحو إقامة نظام أمن جماعي سريع الرد مصمم لتيسير القيام برد إقليمي مناسب وفعال للتصدي لحالات الصراع والأزمات في أفريقيا. كما أنه يمثل الأداة المناسبة لتعزيز الجهود التي يبذلها مجلس الأمن للنهوض بمسؤولياته تجاه صون السلم والأمن العالميين، لا سيما في أفريقيا. وقد بدأت مالي بالفعل في اتخاذ التدابير اللازمة للتصديق على هذا الصك الهام.

كما أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) تستحق هي الأخرى تعاوناً مستمراً من المجتمع الدولي. وفي الحقيقة، توفر نيباد للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لإقامة شراكة يوثق بها مع أفريقيا – شراكة تقوم على تشاطر المسؤولية.

ولا تزال مالي قلقة جداً حيال التطورات المثيرة في الحالة في الشرق الأوسط. وتظل مسؤولية المجتمع الدولي في التصدي لهذه الحالة تتمثل في التزام موجه لتحقيق سلام عالمي وعادل ودائم في الشرق الأوسط – سلام يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن إقامة الدولة الفلسطينية – وهي المسألة الرئيسية في قضية الشرق الأوسط – جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ستكون أفضل ضمان لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.

وبالنسبة لموضوع آخر، تولي مالي أولوية للتعاون الدولي على أساس القانون الدولي في البحث عن حل دائم للصراعات التي تقلق المجتمع الدولي. وينبغي تطبيق هذا المبدأ على معالجة مسألة العراق.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي اعتمد نظامها الأساسي في روما، سيمكّن لا من محاكمة الذين ارتكبوا أخطر الجرائم التي تتعدى على كرامة الإنسان فحسب، بل إنها ستوفر أيضا آلية ردع من شأنها أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يؤكد مجدداً على دعمه الكامل لمكافحة الإفلات من العقاب والاحترام الكامل لكرامة الإنسان.

ويناشد بلدي الدول التي لم تنضم بعد إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تفعل ذلك بغية تعزيز شرعية هذه المؤسسة.

نحن نواجه عدداً من المشاكل الاقتصادية التي تعوق النمو الكامل لعدد من دولنا. وقد أسهمت عولمة الاقتصاد إسهاماً كبيراً في إحداث اختلال توازن خطير، والبلدان النامية هي ضحاياه الرئيسية. وقد أدّى على وجه الخصوص إلى إفقار عدد كبير من الناس، وإلى تدهور بيئي وهجرة على نطاق واسع.

الدين الخارجي عبء ثقيل على البلدان الفقيرة. والأموال التي تستخدم لخدمة الدين يتعين أن تأتي من الموارد الهزيلة لهذه البلدان، مما يعيق أية محاولة لبدء عملية نمو وتنمية جيدة. وعلي الرغم من التدابير التي اتفق عليها، الموجهة لتخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة وتمكينها من الوصول إلى أسواق بلدان الشمال، لا تزال حالات عدم المساواة متفشية ولا يزال الفقر يزداد حدة.

وينبغي أن يستمر العمل بالتدابير الجديدة الرامية إلى إيجاد صلات أوثق بين أنشطة تخفيض الدين وأنشطة تخفيف حدة الفقر. إلا أنه ينبغي وضع آليات أكثر مرونة لتعبئة الموارد، التي ولدها تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والاستفادة من هذه الموارد. وفي هذا المجال، من المستصوب جداً للبلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل الدولية أن تتوخى اتخاذ تدابير قادرة على تمكين البلدان النامية من المضي بخطى أوسع نحو التنمية المستدامة والاستفادة من العولمة. ومن شأن تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في إعلان الألفية أن تحقق ذلك.

وترحب مالي ترحيباً حاراً بمبادرات الأمم المتحدة، التي يضطلع بها لدعم أقل البلدان نمواً، والتي يمثل برنامج عمل بروكسل خير مثال عليها. ويرحب بلدي بعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري في آذار/مارس، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في الآونة الأخيرة.

والاستنتاجات والتوصيات التي أسفر عنها هذان الاجتماعان الهامان تعبر عن تصميم المجتمع الدولي على الالتزام بعزم بتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

وتشجع حكومة مالي أيضا المؤسسات والحكومات في جميع أنحاء العالم على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، لأن سياسات واستراتيجيات التنمية الموجهة لتخفيف حدة الفقر لا بد أن تأخذ في الحسبان مشاكل الشيخوخة.

ومن شأن تنظيم الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها تحقيقا لرغبة الغالبية العظمى من دولها الأعضاء أن يسهم إسهاما كبيرا في استتباب السلام والأمن في العالم. كما أن إضفاء الطابع الديمقراطي، خصوصا على مجلس الأمن الذي لم يعد تكوينه معبرا عن واقع عالمنا المعاصر، سيعبر عن تصميمنا المشترك على جعل المجلس هيئة أكثر فعالية، وأكثر شرعية وأكثر تمثيلا.

إن شعوبنا تنتظر منا أن نقودها إلى الأمام صوب نهضة حقيقية في القرن الجديد، وصوب إعادة بناء عالم جديد غني في التنوع، وأكثر عدلا، وأكثر اتحادا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فتح الله جميل وزير الشؤون الخارجية لجمهورية ملديف.

السيد جميل (ملديف) (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. إن انتخابكم هذا لا يمثل فحسب اعترافا بحكمتكم وقدرتكم على توجيه أعمال هذه الدورة الهامة بنجاح، بل إنه يدل أيضا على مدى التقدير

الكبير الذي يكنّه المجتمع الدولي لبلدكم، الجمهورية التشيكية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أشيد بسلفكم سعادة السيد هان سانغ سو ممثل جمهورية كوريا على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والخمسين.

وأود أن أرحب باسم حكومة بلادي ترحيبا حارا بسويسرا بمناسبة انضمامها إلى عضوية هذه المنظمة ونحن نتطلع بشوق إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية بين ظهرانينا في وقت قريب.

وقبل ثمانية أيام، أحيا الشعب الأمريكي الصديق الذكرى الأليمة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي أزهقت فيها أرواح بريئة وحدث فيها دمار شديد بسبب تلك الأعمال الإرهابية الوحشية. لقد ولدت تلك الأعمال الوحشية والجبانة موجات من الصدمات العميقة والسخط الشديد في كل أنحاء العالم. وسارع بلدي إلى إدانة تلك الهجمات، وأعرب عن تضامنه مع شعب الولايات المتحدة، الذي نشاطره أحساسه بالأسى، ونعرب له عن مواساتنا العميقة. واليوم، نحن نقف بمواردنا المتواضعة مع المجتمع الدولي في الكفاح العالمي ضد الإرهاب ومن أجل القضاء على آفة الإرهاب وإزالتها من على وجه الأرض.

وترى بلادي أنه ينبغي للأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن تضطلع بالدور الأساسي في مكافحة الإرهاب. ومن الدلائل المشجعة في هذا الصدد الاستجابة السريعة التي أبداها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق للرد على الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في العام الماضي. إن الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يفصل التدابير التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب أمر في غاية الأهمية. وترى بلادي أيضا أنه من الضروري أن نعزّز إطار العمل القانوني الذي يتخذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب إذا ما أردنا أن تكون مكافحتنا هذه فعالة. ومن الضروري أن يتم بأسرع ما يمكن استكمال الاتفاقية الشاملة المقترحة لمكافحة الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ولقد كان لأحداث الحادث عشر من أيلول/سبتمبر آثار اقتصادية رهيبة. والدول الجزرية النامية الصغيرة مثل بلادي لم تتعاف حتى الآن من الآثار الاقتصادية السلبية التي سببتها تلك الأحداث، الأمر الذي يدلل على ضعف اقتصاداتنا. كما أننا تعرضنا لخسائر فادحة. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي تبدو مشجعة. وجدول أعمال الدوحة وتوافق الآراء الذي تحقق في مونتيري يتيحان أملا جديدا لتحقيق التنمية المستدامة. إن تحويل تلك الالتزامات إلى عمل ملموس وتحقيق أهداف الألفية للتنمية يعتمدان على صوغ شكل جديد للشراكة تكون فيه المسؤولية مشتركة بين البلدان النامية وبقية بلدان العالم. ونحن نتوقع أن تضطلع البلدان متقدمة النمو بدورها في تلك التفاهمات، وأن تسعى البلدان النامية إلى الوفاء بالتزاماتها.

لقد أنجزت بلادي، ملديف، خطوات اقتصادية كبيرة في الماضي. واستطعنا بفضل المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي أن نبرهن على فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الصحيح أن مستوى معيشة شعبنا قد تحسن بفضل ما حققناه من استقرار سياسي وما نفذناه من سياسات اجتماعية ومالية سليمة اقترنت بعمل جاد على مدى عقدين من الزمن. ونحن نعتز اعتزازا شديدا بمنجزاتنا المتواضعة، ونعرب عن امتناننا العميق لكل الذين ساعدونا. ومع ذلك،

فإن قاعدتنا الاقتصادية الضيقة تنشئ تحديات جسام أمام رغبتنا في استمرار النمو الاقتصادي.

لقد أضافت العولمة وتحرير التجارة أبعادا جديدة إلى المصاعب التي نواجهها. وتقنعنا أوجه الضعف الهيكلي المتأصلة في اقتصادنا بأن ما نحظى به الآن من فرص تفضيلية للوصول إلى الأسواق والحصول على رأس المال بشروط ميسرة، بوصفنا بلدا من أقل البلدان نموا، هو شكل لا بديل له للتعويض. وببساطة شديدة، نحن لا يمكننا دعم تنميتنا بدون هذه المعاملات الخاصة.

وتجبرنا هذه الاعتبارات على أن نقاوم بقوة الدعوة إلى الاستبعاد التدريجي لبلدنا من قائمة أقل البلدان نموا. ونعتقد اعتقادا صادقا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدتنا في سعينا للتغلب على القيود الهيكلية التي تعوق وصولنا إلى مستوى للنمو المستدام يمكننا من التغلب على أوجه الضعف الكامنة في اقتصادنا.

وسوف تقدم لجنة السياسة الإنمائية توصياتها بشأن مسألة الاستبعاد التدريجي لمديف من قائمة البلدان الأقل نموا إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد في عام ٢٠٠٣. ونحن نحث تلك اللجنة على استكمال العمل التحضيري اللازم وفقا لكل القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة قبل أن تقدم آراءها بشأن هذه المسألة بالغة الأهمية.

وقبل أسبوعين، التقينا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ لاستعراض منجزاتنا منذ انعقاد قمة الأرض في ريو قبل ١٠ سنوات. إن الحقائق الواقعة تبعث على خيبة الأمل وتثبط الهمة. فما أنجزناه خلال السنوات العشر الماضية أقل بكثير مما لم ننجزه. وفي حين أن الإحساس باللامبالاة يعوق التقدم، فإن تدهور بيئة العالم يستمر دون هوادة. ولو أردنا وقف التدهور البيئي وعكس اتجاهه، فعلينا ليس فقط أن نتعهد بإنجاز إجراءات عاجلة، بل وأن ننفذ تلك الإجراءات أيضا. وكما قال الرئيس عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، في خطابه أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإنه لكي تتحقق التنمية المستدامة،

”لا بد من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.
ولا بد من أن يتم الوفاء عالميا ببروتوكول كيوتو.
ولا بد أيضا من تنفيذ برنامج عمل بربادوس.
ولا بد كذلك من تحقيق أهداف الألفية للتنمية“.

إن بلادي التي يتعرض بقاؤها للخطر نتيجة لتغير المناخ تظل قلقة حيال التراخي وعدم الاكتراث فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل لتحقيق الحماية البيئية والتنمية المستدامة.

وإذ ننتقل إلى قضية أخرى فإننا نشهد تدهورا غير مسبوق في الحالة في فلسطين والشرق الأوسط. فالحكومة الإسرائيلية قتلت عملية السلام ودفعت المنطقة إلى حافة الحرب. وأعمالها العدوانية، واستخدامها للقوة المفرطة، واقتران ذلك بعمليات الاغتيال السياسي، وتدمير المنشآت والهياكل الأساسية الحيوية، وعمليات الحصار والخنق الاقتصادي للشعب الفلسطيني – كل ذلك يستهدف إحباط فرص النجاح لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. إننا ندين هذه الأعمال الخسيسة، وندعو المجتمع الدولي لأن يحث إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة واحترام كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولقد دعمت ملديف باستمرار النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي رأينا أن الأمم المتحدة لها دور هام يتعين أن تقوم به من أجل إعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات. كما أننا نقدر الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية، ونشجع

أعضائها، لا سيما الولايات المتحدة، كيما تبقى مشتركة مشاركة نشطة في البحث عن سلام عادل ودائم في المنطقة.

ينبغي أن تظل تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة أولوية عالية على جدول الأعمال الدولي. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي وأن يعمل بصورة جماعية لتعزيز وتنفيذ نظم عدم الانتشار. ولمديف طرف في جميع الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو تلك البلدان التي ليست طرفا في تلك الصكوك أن تنضم إليها بأسرع وقت ممكن. وإضافة إلى ذلك، يعتقد بلدي أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلم في أجزاء مختلفة من العالم يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وأيضا، ينبغي لنا أن نتابع بقوة جهودنا وننفذ تدابير يمكن التحقق منها لتخليص العالم من الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي يمكن أن تتسبب في التدمير الشامل. ولذلك، تعتقد ملديف أن النُهج الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف يجب تعزيزها ويجب أن يتمم كل منها الآخر إذا أردنا تخليص العالم من تلك الأسلحة المميتة. ونعتقد أيضا أنه بشأن القضايا العالمية، ينبغي أن يكون هناك التزام مخلص بالعمل المتعدد الأطراف وأن نثق في المؤسسات المتعددة الأطراف. ويجب ألا توضع الأمم المتحدة في لب العملية المتعددة الأطراف، فحسب ولكن أيضا ينبغي أن تظل الطرف المسؤول الأساسي عن التصدي لهذه القضايا العالمية، التي لها مثل هذا الأثر الكبير على السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الالتزام الراسخ لملديف بالمبادئ والغايات المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة تحتاج إلى إصلاح وإعادة هيكلة. وينبغي أن يكون هدف عملية الإصلاح تعزيز المصداقية والشرعية والطابع العالمي للمنظمة. وهذا ينطوي على إصلاح مجلس الأمن ، وإنشاء علاقة عمل جديدة ونظام قوي للتنفيذ داخل الأمم المتحدة وفيما بين دولها الأعضاء.

وبالتعاون مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، ستعمل ملديف على تأييد وتدعيم أهداف الأمم المتحدة. ونظل مقتنعين بأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على استحداث عالم للبشرية أكثر سلما وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيراكلي ميناغريشفيلي، وزير الشؤون الخارجية في جورجيا.

السيد ميناغريشفيلي (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم أحر التهاني لكم، زميلي يان كافان، على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

ولا يسعني إلا أن أتذكر مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أحيينا ذكراها قبل أيام قليلة مضت. ذلك العمل الدامي الذي ارتكب هنا في نيويورك، المدينة المضيفة للمقر الرئيسي للأمم المتحدة، لم يكن موجها ضد الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا ضدنا جميعا، ضد العالم المتحضر بأسره الذي ترمز إليه الأمم المتحدة. وما فتئت جورجيا جزءا من التحالف المضاد للإرهاب منذ اليوم الأول. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن جورجيا لا تزال تفعل كل ما في وسعها لكي تصبح شريكا مخلصا في هذا الكفاح وأنها ستصون روح التعاون حتى يتوج بالنجاح.

مشكلة الإرهاب الدولي معقدة ومتعددة الأبعاد. وكنت أعتزم أن أشاطركم آراءنا وأفكارنا بصدد ذلك. ولكن التعقيدات التي حدثت مؤخرا في العلاقات

الجورجية – الروسية قد أجبرتني على تحويل تركيز بياني. وأنا أشير إلى الهجمات العدائية المتصاعدة على سيادة بلدي من جانب السلطات ووسائط الإعلام الروسية. وبصورة يومية، يتم توجيه الاتهامات إلى جورجيا بأنها تعطي ملاذا لإرهابيين، وتدعم مقاتلين وتزيد اشتعال الصراع في الشيشان. وهذه محاولة واضحة لإضفاء صورة العدو على جورجيا لدى الرأي العام في روسيا. ويتعين علي أن أقول بوضوح: هذا هراء كامل.

ونحن نؤمن بأن الضغط الذي يمارس ضد بلدي تحت ذريعة هذه الاتهامات السخيفة تستخدمه روسيا كسحابة دخان لإخفاء فشلها في التعامل مع الصراع في الشيشان. وكما ذكر الرئيس شيفارنادزه في رسالته التي نقلها ممثلنا الدائم إلى الأمين العام وفي رسالة متطابقة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن ''من الصعب تصور مثال أوضح على الخلط بين السبب والنتيجة''(A/57/400, Annex)

والحقيقة هي أن هذه السلسلة من الأحداث بدأت بصراع في أبخازيا، جورجيا، حيث تم تجنيد مقاتلين شيشان من مواطني الاتحاد الروسي وتدريبهم وإرسالهم للقتال. وبعد ذلك، ارتدت كل هذه الأعمال إلى صراع الشيشان ضد روسيا، حينما وجه أولئك المقاتلون أسلحتهم ضد نصرائهم. ونتيجة للحربين اللتين اندلعتا في الشيشان، كان لزاما على جورجيا مواجهة التدفق الكبير لآلاف اللاجئين الشيشان، والعصابات المسلحة من المجرمين الذين دُفِع بهم إلى جورجيا، وتبع ذلك إصرار الجانب الروسي على السماح بعملية عسكرية ضدهم على الأراضي الجورجية. وكان معنى كل هذا أن تطفح الحرب التي لانهاية لها والدامية على جورجيا، وهذا أمر لا نستطيع بالتأكيد السماح به. ونحن قادرون على اتخاذ التدابير الضرورية ، ونتخذها بالفعل، لاقتلاع جذور أية إمكانية لاستخدام أراضينا بواسطة الإرهابيين.

وعلى الرغم من وضوح أن مشكلة وادي بنكيسي في جورجيا نتيجة ثانوية للحرب في الشيشان وليس العكس، فإن انتهاكات المجال الجوي والهجمات ضد الأراضي الموجودة تحت سيادة جورجيا بواسطة الطائرات العسكرية الروسية النفاثة والعمودية اكتسبت طابعا دائما. ووقعت أحدث هجمة جوية في ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ وتسببت في إصابات للمدنيين. ولدى جورجيا أدلة وثائقية ووقائعية على الهجمة والتي تم تأكيدها من جانب عملية رصد الحدود لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى الرغم من الأدلة الواضحة، إلا أن القيادة العسكرية الروسية تنكر هذه الحقائق بسخرية، وتحاول تجنب تقصي حقائق موضوعي على الرغم من بياناتها الرسمية بأنه سيتم إجراء مثل هذا التقصي. وإضافة إلى ذلك، هذه الهيستيريا المنتشرة في روسيا حول قضية وادي بنكيسي قد بلغت ذروتها في بيانات من رئيس روسيا وقواته المسلحة تهدد جورجيا بالاعتداء عليها. ولا تعرض هذه الأعمال السلم والأمن في المنطق للخطر فحسب ، بل أيضاً تقوض جهود التحالف العالمي ضد الإرهاب من أجل مكافحة هذا الخطر.

والشيء المعرض للخطر هنا ليس سيادة واستقلال جورجيا فحسب، ولكن أيضا ذات أسس النظام الدولي الحالي. ولذلك طرحنا هذه القضية على هذا المحفل العالي المقام.

وكما ذكرت، إن القوات الخاصة الجورجية، بمساعدة أصدقائنا، تنفذ الآن عملية لاستعادة القانون والنظام في وادي بنكيسي والمنطقة المجاورة. ولقد حققنا بالفعل نتائج إيجابية ونحن مستعدون للتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك روسيا. وإضافة إلى ذلك، نحن مستعدون لجميع تدابير الشفافية الدولية.

ونناشد الجانب الروسي إعادة النظر في نُهجهم، وكما أكد الرئيس شيفارنادزه في رسالته، نناشد ''القيادة الروسية والرئيس نفسه من أجل إيجاد لغة مشتركة والارتفاع فوق المشاكل القائمة'' (المرجع نفسه). ونحن نعتقد بشدة أنه لا توجد وسيلة أخرى غير هذه.

وإذا تكلمنا عن المشاكل في القوقاز، أود أن ألفت النظر إلى أكثر هذه المشاكل إيلاما، ألا وهي الصراع في أبخازيا، جورجيا حيث لم توفق جهودنا المشتركة بعد. وأعتقد أن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه المنظمات الدولية كان إتاحة الفرصة إلى ما تسمى بالسلطات الأبخازية للدخول معهم في منازعات تافهة لا نهاية لها نجم عنها إغفال قواعد عملية السلام.

أولا، هناك جورجيا، وهي عضو كامل بالمجتمع الدولي، تُنتهك أراضيها المعترف بها دوليا من جانب نظام غير شرعي وشبه أبخازي قائم على العداوة والتطهير العرقي. ليس في الإمكان تحقيق أية نتائج إيجابية إذا عومل هذان الطرفان بنفس الطريقة، وإذا نُظر إليهما وكأنهما ذوا مسؤولية متساوية، وإذا عوملا بسياسة قائمة على ترضية كل منهما.

ثانيا، هناك مصير ما يزيدون عن ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا الذين طُردوا من وطنهم وحُرموا من حقوقهم الإنسانية الأساسية، والذين لم تتعد إمكانية عودتهم عن مباحثات لا طائل من ورائها خلال الثمان سنوات الأخيرة. ولا تستحق سنوات تلك المفاوضات الفاشلة غير هذا الاستنتاج.

وليلتمس لي العذر من صاغوا آخر قرار لمجلس الأمن في هذا الشأن، وهو القرار ١٤٢٧ (٢٠٠٢) إن قلت إنني لا أتفق معهم في نغمة الليونة التي سادت ما جاء في بياناتهم. وعلى الرغم من أن القيادة الأبخازية الفعلية قد رفضت تماما وبصورة قاطعة أن تتسلم الوثيقة المعنونة ''المبادئ الأساسية لتوزيع السلطات بين تبليسي وسوخومي'' وهي المبادئ التي اتفق عليها فريق أصدقاء الأمين العام، فإن صلف النظام الانفصالي لم يقابل في القرار إلا بتوبيخ ضئيل.

ومما يثير دهشتنا أن التقرير الأخير للأمين العام الذي يستند إلى معلومات واردة من مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، يشير إلى ''تحسن ضئيل في حالة حقوق الإنسان'' (S/2002/742، الفقرة ٢٣). ومن الصعب أن نفهم ما يعنيه ذلك التحسن حينما يصر الانفصاليون على أن أطفال جورجيا يجب عليهم أن يتعلموا اللغة الجورجية كلغة أجنبية في مدارس أبخازيا، جورجيا.

إن المحنة في أبخازيا، جورجيا، حيث طرد مئات الآلاف من السكان، ومعظمهم من أعراق جورجية، طردوا عنوة من منازلهم، قد وصفتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصفا صحيحا مرات عديدة على أنها تطهير عرقي. ولذا فنحن لا نملك إلا أن ندهش لتردد الأمم المتحدة في إصدار بيان مماثل. ويزيد من دهشتنا أن الجانب الأبخازي لم يمتثل إطلاقا بأي من الـ ٢٨ قرارا لمجلس الأمن المتخذة منذ ١٩٩٣. وآمل أن يتفق الأعضاء معي في أن مثل هذا التناقض لا يزيد الانفصاليين إلا ثقة بأنفسهم وإيمانا بقدرتهم على الإفلات من العقاب.

وفي عام ١٩٩٤، اتخذنا قرارا لا سابقة له من قبل حينما طلبنا إلى الأمم المتحدة أن تسمح ببدء عملية حفظ للسلام يشترك فيها كومنولث الدول المستقلة حيث لا تشارك في قواتها الجماعية إلا وحدة عسكرية روسية. كان السبب في هذا هو عدم وجود أي بديل آخر في ذلك الحين. ولسوء الحظ، أوضحت لنا السنوات الثمانية لهذه العملية أن قوات حفظ السلام الروسية، التي تعمل تحت إمرة كومنولث الدول المستقلة، فشلت في ضمان الأمن الضروري

لعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى منازلهم في أبخازيا، جورجيا، والواقع أن هذه القوات أقامت حدا مصطنعا بين الأراضي التي يسيطر الانفصاليون عليها وبقية أراضي جورجيا.

ونظرا لهذا، فإننا نرى أن الوقت قد حان لتغيير عملية حفظ السلام الحالية تغييرا جوهريا. وعلى وجه الخصوص نؤيد إنشاء عنصر من الشرطة المدنية في العملية وإقامة إدارة جورجية أبخازية مشتركة في منطقة غالي تحت الإشراف الدولي. ولنا أمل كبير في موافقة الجمعية العامة على هذا أخذا في الاعتبار الخبرة الواسعة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في إنشاء قوات شرطة دولية وإدارتها.

ونعتقد بشدة أنه لا غنى عن مشاركة المجتمع الدولي، وبصورة رئيسية الأمم المتحدة، مشاركة فعالة أكبر. كما نعرف أن الأمم المتحدة منشغلة حاليا بعدة عمليات لحفظ السلام. ورغما عن هذا، فإننا نأمل أن تتوفر بعض الموارد لضمان اشتراك الأمم المتحدة بصورة أكبر في حل الصراع في أبخازيا، جورجيا.

وفي معرض الكلام عن عدم فعالية الجهود الدولية في تسوية الصراع الأبخازي، علينا أن نعترف بأن عدم وجود إجماع في الرأي داخل فريق أصدقاء الأمين العام لا يزال عائقا خطيرا. وهذا هو السبب في أن مجرد الحصول على توافق في الآراء بشأن ما تسمى وثيقة بودن استغرق سنتين تقريبا. كما أننا نواجه مرارا وتكرارا أعمال أحد أعضاء ذلك الفريق التي لا تتفق إطلاقا مع الاتجاه العام.

وفي آخر عام ٢٠٠٠ أدخل الاتحاد الروسي نظاما لتأشيرات الدخول مع جورجيا. وعلى عكس أبسط قواعد القانون الدولي، استمر حق الدخول بدون تأشيرات للمناطق الانفصالية في جورجيا وهي أبخازيا وتسخينغالي. وقوبلت الاعتراضات العديدة التي وجهها الجانب الجورجي ضد هذا القرار التمييزي بالإهمال التام. أضف إلى هذا أن ذلك القرار قد تبعه إصدار جوازات روسية بالجملة للسكان المحليين في تلك المنطقتين الانفصاليتين، وتغيير هويتهم جميعا إلى الهوية الروسية عن طريق إجراءات مبسطة. وهنا يثور السؤال: كيف يمكن لهذه الإجراءات التي توصف حتى في وسائل الإعلام الروسية بأنها ''توسع قانوني'' أن تسهم في تسوية سلمية لهذه الصراعات؟

ولا بد لي من أن أكرر أن الحل السلمي للصراع في أبخازيا لا يزال الخيار الوحيد المقبول من جانب حكومتي. ولكن من المؤسف كما أسلفت ذكره، أن الجانب الأبخازي قد رفض بصورة قاطعة النظر في الوثيقة التي تحدد الوضع السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا. لذلك فعلينا أن نعترف بأن عملية السلام برمتها في أبخازيا، جورجيا، في خطر مثلما هي في حاجة إلى تغييرات جذرية. ونطالب الأمم المتحدة بمعالجة هذه المشكلة.

وأخيرا، ظل موضوع إصلاح الأمم المتحدة موضوع البحث لمدة طويلة. ولم يتعد العمل في هذا الشأن لسوء الحظ عن تبادل الأفكار. لقد كُرس وقت طويل لمناقشة زيادة عضوية مجلس الأمن، وزيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس، وتغيير الإجراءات المتعلقة بحق الفيتو، واعتماد المقررات المشتركة. ولكن من المؤسف أن كل هذا لم تتمخض عنه أية نتائج عملية حتى الآن.

وأود أن أؤكد هنا أن جورجيا تكرر تأييدها الكامل لتحقيق هذه التغييرات المشار إليها آنفا بسرعة. ونؤيد بشدة منح ألمانيا واليابان عضوية دائمة بالمجلس، بالإضافة إلى زيادة عضوية مجلس الأمن بصورة عامة. كما نصر على قدر أكبر من الشفافية في عمل المجلس.

ويواجه المجتمع الدولي حاليا العديد من التحديات التي تتطلب اتخاذ خطوات حاسمة وجذرية. ولي كبير الأمل

في أن يتحلى هذا المنتدى بالشجاعة الكافية لاتخاذ تلك الخطوات دون إبطاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل أرجون جونغ باهور سنغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيبال.

السيد سنغ (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بانتهاز هذه الفرصة لتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ويتعهد وفدي بتأييدكم تأييدا كاملا، ولنا كامل الثقة في قدرتكم على إدارة أعمال هذه الدورة لتبلغ أهدافها بنجاح. كما أود أن أعرب عن امتناننا العميق لسلفكم، سعادة السيد هان سونغ - سو، لإدارته الممتازة لأعمال الدورة السادسة والخمسين.

كما نشيد بجهود سعادة الأمين العام، السيد كوفي عنان، التي لا تكل من أجل الاضطلاع بأعمال الأمم المتحدة.

وتود نيبال أن تهنئ سويسرا وأن ترحب بها عضوا جديدا في الأمم المتحدة. كما نتطلع إلى شرف الترحيب بتيمور الشرقية عضوة جديدة في المنظمة خلال بضعة أيام.

نجتمع هنا اليوم تحت الظلال القاتمة للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المدينة المضيفة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا تزال المأساة والفزع اللذان خلّفتهما تلك الهجمات ماثلين في أذهاننا. وفي هذا المقام، نعرب عن تعاطفنا مع الأطفال الذين فقدوا آباءهم وللأسر التي فقدت أعزاءها.

ونيبال، وهي نفسها ضحية للإرهاب، تتفهم ما سبّبه الإرهابيون بوحشيتهم من ألم وفزع للأفراد والمجتمعات. ولأن العولمة والتقدم التكنولوجي قد مكّنا الإرهابيين من نقل الأفراد والأموال عبر العالم بسهولة ويُسر، لا بد من تضافر جهود الدول للقضاء على الإرهاب. لذا، نحن نؤيد الحرب الشاملة ضد الإرهاب، ونرى ضرورة إنفاذ القوانين الدولية السارية بشكل أفضل ووضع اتفاقية عالمية شاملة لهذا الغرض. ونحن في نيبال قمنا بسَن قانون جديد في هذا الصدد، إلى جانب النظم واللوائح التي تشمل أحكاما ذات صلة بالمعاهدات الدولية التي نحن أطراف فيها.

إن ما يُسمى بالإرهابيين الماويين في نيبال الذين يعارضون الديمقراطية والحريات، ما فتئوا يغتالون الأرواح البريئة ويخطفون الأطفال ويجندونهم ويقومون بهدم المنازل الخاصة والمدارس والهياكل الأساسية الضرورية. وفي ظل هذا الوضع، قررت حكومة صاحب الجلالة اعتبار هؤلاء إرهابيين، وشنت حملة لحماية المواطنين والممتلكات. ونحن نقدر الدعم المالي والأدبي الذي يقدمه أصدقاؤنا في هذا الجهد. كما أننا نشجب أي إشارة تؤدي للمساواة بين التزام الحكومة بحماية مواطنيها وأعمال العنف التي يرتكبها الإرهابيون.

ورغم أن الإرهاب هو خطر اللحظة، ثمة مشاكل أخرى تتعلق بالسلام والأمن ما زالت تشغل بال العالم. فالشرق الأوسط يحترق، وأفريقيا تغلي بالصراعات. والتوترات على أشدها في مناطق أخرى - في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

وبغية إقرار سلام شامل في الشرق الأوسط، تؤيد نيبال تنفيذا محدد الزمن لقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) واتفاق اللجنة الرباعية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وعلى العراق أن يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما يتعين على المجتمع الدولي أن يحترم قدسية وسلامة ميثاق الأمم المتحدة تلافيا لإشعال النار في الإقليم الأوسع.

ويسعدنا أن الأمور في أفغانستان بدأت تعود إلى طبيعتها. وينبغي أن يكون توفير غطاء الأمن لهذا البلد برمته أولوية من أولويات الأمم المتحدة حتى يمكن لعملية إعادة البناء أن تستجمع الزخم اللازم.

وقد بزغت تيمور الشرقية كدولة حرة في جنوب المحيط الهادئ. ونحن نهنئ شعبها على استقلاله وحريته، كما نهنئ الأمم المتحدة على المساعدة التي قدمتها لهذا الشعب خلال المرحلة الانتقالية.

ويُثلج صدرنا أن سيراليون قد حققت قدرا من الاستقرار. وبغية توسيع آفاق السلام، لا بد من مضاعفة الجهود لتسوية الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وبوروندي.

ولا بد من تقديم الدعم الضروري إلى البلقان وقبرص وشبه الجزيرة الكورية في سعيها من أجل السلام والوئام.

ولن يتسنى إقرار سلام دائم بدون منع نشوب الصراعات وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. فحفظ السلام ونزع السلاح وبناء الثقة هي الدعائم الأساسية لثقافة السلام. ولقد أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جدواها في المساعدة على استقرار الأوضاع الهشة خلال الصراعات وبعد انتهائها. ونيبال تضطلع بدور رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأسهمت حتى الآن بأكثر من ٤٠ ٠٠٠ من العسكريين ورجال الشرطة. وقد عمل حفظة السلام من نيبال ضمن عمليات الأمم المتحدة بكفاءة وتفان، وتكبدوا ٤٢ بين قتيل وجريح خلال أداء الواجب. ولا تزال لدينا التزامات كثيرة إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتوفير قوات مكتفية ذاتيا بالكامل هو هدفنا، غير أن ذلك كثيرا ما يتعذر على بلد فقير أن يحققه. وحتى يتحقق ذلك، لا بد للأمم المتحدة أن تواصل سد الفجوة في الموارد بوسائل إبداعية.

ونرى أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد تشكل حجر الزاوية في جهود نزع السلاح. كما نؤكد على ضرورة احترام المعاهدات الدولية القائمة، والتصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وضمان عدم استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة، سيساعد عملية نزع السلاح. ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة إزالة كافة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إن الأسلحة الصغيرة قد فتكت بأرواح أكثر من غيرها من فئات الأسلحة الأخرى. ونرحب بالاتفاق الذي تمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في العام الماضي. ونشدد رغم ذلك على ضرورة فرض ضوابط أكثر صرامة على حيازة الجهات الفاعلة غير الحكومية لهذه الأسلحة.

وتشكِّل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح أداة مهمة لبناء الثقة ومساعدة عملية نزع السلاح في المناطق الخاصة بكل منها. ونشعر بالامتنان للدول الأعضاء لإسنادها استضافة المركز الإقليمي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى نيبال. ولكن من دواعي القلق الشديد أنه ما زال يتعين انتقال المركز إلى كاتماندو، بالرغم من التزامنا الكامل بالوفاء بجميع الالتزامات التي وفّت بها غيرنا من الجهات المضيفة. ونحث الأمم المتحدة على نقل المركز على

الفور وعدم تحديد شروط وأحكام تفوق ما قبلته الجهات المضيفة الأخرى للمراكز المشابهة.

وقد يحتج المرء بأن الصراعات ليست جميعها من نتاج الفقر. غير أن من السهل أن يصبح مَن يعانون الفقر والحرمان واليأس عرضة للمخططات الشريرة للعناصر المتطرفة. ومن ثم فإن خفض مستوى الفقر والأخذ بأسباب التنمية المستدامة يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات والإرهاب ولتعزيز السلام.

والواقع أن البلدان النامية يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية في داخلها. وقد اضطلعت نيبال بإصلاحات واسعة النطاق لتحرير اقتصادها، وزيادة مواردها الداخلية إلى الحد الأمثل، واجتذاب الاستثمار الأجنبي، وحماية البيئة. وتستثمر معظم نفقاتها العامة في البشر وفي المناطق الفقيرة. وقد اتخذت بعض التدابير لتوفير طهارة الحكم وتحسين الإدارة بوجه عام.

بيد أن مشاكلنا كبيرة ومواردنا شحيحة بحيث ليس في مقدورنا التعجيل بالنمو ومواصلة التنمية بدون الحصول على موارد وسبل إضافية للوصول إلى الأسواق. ولذلك فإنه يتعين على الدول الغنية أن تفي بالتزاماتها المقطوعة في مؤتمر قمة الألفية، فضلاً عن التي تعهدت بها في مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. ونعرب عن تقديرنا لتعهدات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة برفع مستوى المساعدات الإنمائية التي يقدمانها ونحثهما على الوفاء بوعودهما.

كما تحتاج البلدان النامية إلى مناخ اقتصادي عالمي يؤدي إلى النمو. ولكي يحدث هذا، لا بد من أن تحاول الدول الغنية انتشال الاقتصاد العالمي من فترة الكساد الحالية وأن توافق على إدخال إصلاحات رئيسية على الهيكل المالي الدولي.

وتحتاج أقل البلدان نمواً في أفريقيا وغيرها أكثر من سائر البلدان إلى مزيد من المساعدات والدعم حتى تفلت من براثن الفقر. وينبغي أن تفعل الدول المتقدمة النمو أقصى ما في وسعها لتحقيق الأهداف الإنمائية الرسمية، وإتاحة السبل لوصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواقها مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن حصص الواردات، والمساعدة في تنفيذ سائر أحكام برنامج عمل بروكسل.

أما البلدان النامية غير الساحلية فتعاني من القيود التي يفرضها بُعد المسافة، والاقتصادات عالية التكلفة، وارتفاع تكاليف النقل. وهي بحاجة إلى مساعدات محددة الأهداف للتغلب على العقبات الخاصة بكل منها، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية الصغيرة والفقيرة النامية. وتقدِّر نيبال للأمم المتحدة الدور الهام الذي تؤديه في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية. كما نرحب بتعيين الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الذي جاء في حينه.

ويمثِّل التعاون الإقليمي إحدى دعائم المحاولات الجماعية لتعزيز التنافس والقدرة والتعاضد. ونحن نسعى في جنوب آسيا إلى بناء هذا التعاون في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد انصب التركيز بصفة رئيسية على التخفيف من وطأة الفقر وتحرير التجارة والتعاون التقني بوصفها تمهد الطريق لإنشاء اتحاد اقتصادي لجنوب آسيا في نهاية المطاف. وفي مؤتمر قمة الرابطة الحادي عشر، الذي استضافته نيبال في كانون الثاني/يناير، شاهد على حرص الدول الأعضاء على عدم السماح لخلافاتها السياسية بأن تؤثر على عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وتعرب نيبال عن التزامها الكامل بالديمقراطية والعدل وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق كل من المرأة والطفل. ونحن عاكفون على تعزيز قيم الديمقراطية

ومؤسساتها، وندمج في قوانيننا المحلية المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتعمل لجنة حقوق الإنسان الوطنية بطاقة كاملة، وجارٍ العمل على تجديد حيوية القضاء.

ومن دواعي الحزن الشديد أن هناك ما يقرب من ٢٠ مليوناً من اللاجئين في أنحاء العالم وعدداً أكبر من ذلك بكثير من المشردين داخلياً. ويوجد في نيبال وحدها ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوتان، محرومين من حقوق الإنسان في وطنهم. وبغية العثور على حل دائم لهذه المشكلة، اشتركت نيبال في مفاوضات ثنائية مع بوتان لمدة عقد من الزمان تقريباً. وندعو بوتان إلى اعتبار المفاوضات مسألة عاجلة وإلى تمهيد الطريق لإعادة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب فرصة.

وتقوم البلدان الصديقة، ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية بمساعدتنا بسخاء في الإنفاق على اللاجئين. ونعرب عن تقديرنا لما تقدمه هذه الجهات من العون ونحثها على مواصلة تقديمه حتى يعود اللاجئون إلى أوطانهم.

ونيبال، انطلاقا من التزامها بمقاصد الأمم المتحدة، تؤكد على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، حتى تتمكن المنظمة من التصدي للتحديات التي تواجهها. ومن ثم فإن أولويتنا هي إعادة تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نؤيد تعزيز التعاون والتكامل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في المجالات الخاصة والمتصلة بهما.

ولقد أصبح حتميا في رأينا إجراء توسيع محدود في عضوية مجلس الأمن في كل من الفئتين، وبطريقة تحفظ مرونة المجلس وتضمن التمثيل الجغرافي العادل. ويجب أيضا أن يستمر إصلاح أساليب عمل المجلس، بهدف تعزيز الشفافية وتحسين نوعية المشاورات، خاصة مع البلدان المساهمة بقوات.

والإصلاح ضروري بالمثل داخل الأمانة العامة بغية زيادة كفاءتها وفعاليتها. وينبغي أيضا تعزيز التعاون فيما بين الوكالات.

ويكتسي أهمية أساسية في تعزيز الأمم المتحدة وجود حركة عدم انحياز قوية ومجموعة ٧٧ نشطة. وبوصف نيبال عضوا في كلتا المجموعتين فإنها تتعهد بالعمل مع الدول الأخرى على إعادة تنشيطهما وتعميق التعاون بينهما وبين الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، لا بد أن أذّكر جميع المتكلمين مرة أخرى بأننا اتفقنا في بداية الجمعية العامة على الالتزام بالحد الزمني وهو ١٥ دقيقة. وإني أناشد جميع الأعضاء بشدة أن يختصروا خطبهم بحيث تتناسب مع الحد الزمني المتفق عليه.

أعطي الكلمة للسيد علي عبدي فرح، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي.

السيد فرح (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): في سنة شهدت مأساة وقلقا مروعين، كنا على الأقل محظوظين لوجود شخصية قوية وقيادة متمثلة في السيد هان سونغ - سو رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. كما أننا نغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لكي نهنئكم بحرارة. ونرحب بانضمام الاتحاد السويسري إلى أسرة الأمم المتحدة، كما أننا سعداء بالمركز المقبل لتيمور الشرقية.

لقد أعادت الأمم المتحدة اكتشاف أهميتها ومصداقيتها في ظل القيادة المستنيرة للسيد كوفي عنان. إن تدابير الإصلاح التي قام بتنفيذها في السنوات الأخيرة مكنت من تحقيق تنسيق أفضل وتشاطر أفضل للمعلومات وتعزيز للترابط وتوطيد التوجه الاستراتيجي. واليوم تعمل الأمم

المتحدة مع المجتمع المدني بشكل أوثق بكثير لمكافحة المرض والتصدي لتحديات الفقر والتعامل مع الأزمات الإنسانية. كما أقامت المنظمة أيضا شراكة ذات مغزى مع مؤسسات القطاع الخاص، الهدف منها استفادة البلدان النامية من خبرتها ومواردها.

وفي هذا الصدد، أبرز مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في جوهانسبرغ، التعاون غير المسبوق بين مختلف صناع القرار، مثل الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني.

وفي الأسبوع الماضي، أثناء مراسم عديدة لإحياء ذكرى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المروعة، كان من الواضح أن العالم قد أصيب بصدمة. ولا تزال تداعيات ١١ أيلول/سبتمبر تؤثر في كل أرجاء منظومة الأمم المتحدة والعالم. ولقد قام مجلس الأمن، في حقيقة الأمر، بعمل حاسم خلال ٢٤ ساعة، حيث أعلن أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ووضع القرار الهام المعني بمكافحة الإرهاب، قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إجراء عاما للتحقق من أن كل بلد ينفذ الأحكام ذات الصلة في هذا القرار، وذلك من أجل القضاء على تلك الآفة.

ومما لا شك فيه أن تصميمنا على مكافحة خطر الإرهاب قد تم تعزيزه. فلقد دفعنا الحدث نفسه إلى فهم وإدراك حقائق أساسية معينة هي الضعف الإنساني والترابط الإنساني، وتعبئة ائتلاف دولي حقيقي في وقت قصير، إذا اقتضت الضرورة، وعزمنا المشترك على القضاء على المجرمين الذين يزهقون أرواح الأبرياء، بغض النظر عن جنسيتهم ودينهم وجنسهم ولونهم.

ولقد قال السيد كوفي عنان، الأمين العام، أثناء رئاسته للاحتفالات الرسمية بالذكرى السنوية للأمم المتحدة، إن:

> ”كل شيء نعمل من أجله – السلام والتنمية والصحة والحرية – أضر به هذا العمل الإرهابي. كل شيء نؤمن به – احترام الحياة الإنسانية والعدالة والتسامح والتعددية والديمقراطية – هدده الإرهاب. لا بد من هزيمة الإرهاب – ولا بد من هزيمته عن طريق تكاتف العالم“ (SG/SM/8376، الفقرة ٧).

لذلك فإن مكافحة الإرهاب تتطلب تدابير أشد لإنفاذ القانون في كل مكان.

ولكي نقضي على هذا الإرهاب شرعت جميع البلدان تقريبا في سلسلة خارقة للعادة من الأعمال، تضافرت على إعادة توجيه كاملة لسياساتها، وخاصة سياساتها الخارجية.

وقد شهدنا بلدانا تتبع سياسات للتقارب مع غيرها ولتدعيم الصلات وتشاطر الرؤية العالمية وتكوين تحالفات استراتيجية جديدة. ولا شك في أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أدت الى إقامة تحالفات جديدة وتعزيز التحالفات الموجودة. ومع ذلك، ليس من المستغرب أن يولد ذلك رقابة أشد على تحركات الأفراد، ولا سيما الأفراد الذين ينتمون الى أديان أو مناطق معينة أو ممن لهم خلفية أو بشرة معينة. ولا شك في أننا نعيش في عالم يتسم بالخطر ويتطلب الحذر. ومع ذلك، بينما نأخذ بكل ذلك في الحسبان، يجدر بنا أن نحرص على ألا ننتقص من حزننا على الضحايا وأسرهم. وكما جاء في افتتاحية إحدى الصحف التي لها احترامها:

”إن ما حدث قبل عام كان فظيعا، إلا أن الصدمة التي أصابتنا واحترامنا لمعاناة الأسر المنكوبة ينبغي ألا يعوقا حكمنا على القضايا غير ذات الصلة“. (صحيفة الاندبندنت، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)

وذكر الأمين العام في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في الذكرى الأولى لهذه المأساة التي يعجز عنها الوصف، ما يلي:

”نجتمع اليوم كمجتمع دولي لأننا هوجمنا كمجتمع دولي.

”... ولعل ذكرى من هلكوا في ١١ أيلول/سبتمبر تلهمنا بإيجاد عالم أفضل وأكثر عدلا وسلاما لنا جميعا“. (البيان الصحفي، SG/SM/8376)

ونرجو أن يسود التعقل على الخوف والتحيز والكراهية.

ونرحب بالتزام الرئيس بوش بأن يستكشف على نحو كامل الطريق الذي يسلكه مجلس الأمن لإيجاد وسيلة تجتذب العراق نحو التسوية السلمية للقضايا المعلقة. كما نرحب بموافقة العراق غير المشروطة على عودة مفتشي الأمم المتحدة وهذا يدل على استعداده وتعاونه الكامل في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا تطور مشجع جدا. ويجب أن نكرس أنفسنا للسعي الى إيجاد حلول سياسية في إطار الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل، وأن تعمل بسرعة لإنهاء هذه الأزمة الحادة التي تهدد بابتلاع منطقة بأكملها، والتي يمكن أن تؤثر على العالم بأسره. ونعلم جميعا عواقب هذه الأزمة. فلنتحد ونعمل معا بعزم لإنقاذ هذه المنطقة – التي يسودها الاضطراب بالفعل – من نشوب المزيد من الصراعات.

إن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من أخطر التهديدات التي يواجهها السلام العالمي والتي كثيرا ما يجري تجاهلها. وتتفق جمهورية جيبوتي مع الأمين العام على أن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط قد رسم قبل عقود في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومؤخرا في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي نص على شرطي الأرض مقابل السلام وإنهاء الإرهاب والاحتلال، كما نص على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا الى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولكن مما يؤسف له أن التركيز يتغير مرة أخرى الى المطالبة بتغيير قيادة السلطة الفلسطينية وبإجراء إصلاحات سياسية وأمنية، بينما يجري في نفس الوقت تخفيف التزام إسرائيل بالعودة الى مائدة المفاوضات. وما يسمى بالنهج المتتابع يفشل دائما. ومن الملح أن نتحرك قدما بشأن جميع القضايا على نحو شامل ومتزامن.

وينبغي أن يضاف الى المأزق السياسي التدمير الاقتصادي الناتج عن نقاط التفتيش التي لا يمكن تخطيها وعوائق المرور والغارات المتكررة وتدمير المباني وشبكات التوريد. إن الشعب الفلسطيني في خطر إذ تعيش أمة بأسرها في سجن حقيقي. وهناك أزمة إنسانية تتفاقم ولم يسبق لها مثيل، كما تم التأكيد عليه في عدد من التقارير التي صدرت مؤخرا وتصف بالتفصيل مستويات سوء التغذية وتناقص برامج تحصين الأطفال وتزايد خطر الأمراض المعدية والفقر المزمن المتزايد. ولا نزال ثابتين على شجبنا للعنف وقتل المدنيين الأبرياء، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطة التي وضعتها اللجنة الرباعية مؤخرا، والتي ترسم الخطوط العريضة لخطة من ثلاث مراحل تستهدف تسوية نهائية شاملة في غضون فترة ثلاث سنوات تنتهي عام ٢٠٠٥. ولإكمال عملية إرساء السلام في الشرق الأوسط، يجب على سوريا وإسرائيل أن يصلا الى اتفاق بشأن انسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧.

ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢، أي قبل عقد مضى، زودنا بجدول أعمال القرن ٢١ الذي يتضمن توصيات وثيقة الصلة بالموضوع تستهدف التخفيف من عاداتنا الاستهلاكية المسرفة وحماية الغلاف الجوي والمحيطات وتعزيز الزراعة المستدامة ومكافحة الفقر. وزادت المؤتمرات التالية لذلك – بمختلف مواضيعها – من تعزيز هذه التوصيات وتوسيع نطاقها، مما أدى الى الوعود التي نص عليها إعلان الألفية، وبخاصة فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر المدقع والمزمن. وهناك زخم حاسم وجديد تتيحه الأهداف والمقاصد والالتزامات والمواعيد النهائية لتخفيض حدة الفقر. ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ أحرز تقدما هاما وكبيرا بشأن قضايا حاسمة تواجهها البشرية اليوم.

ومع ذلك، يجب تدعيم جميع إعلانات حسن النية هذه بالعمل الملموس. وقد أعرب رئيس وزراء الدانمرك عن هذا الشعور عندما تكلم باسم الاتحاد الأوروبي أثناء المناقشة الحالية في الجمعية العامة:

”في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، وصلنا الى توافق في الآراء حول ما ينبغي القيام به. ولكن معرفة ما ينبغي القيام به ليس كافيا وبصفتنا زعماء للعالم لا بد لنا أن نرى أن تلك الأمور قد وضعت موضع التنفيذ“. (A/57/PV.2)

وفي عالم كثير المطالب، تتزايد الإشارة الى الحكم الرشيد والاستثمار في رأس المال البشري والحرية الاقتصادية كشروط تؤهل البلدان النامية للحصول على المساعدة الإنمائية. وأفريقيا، من جانبها، تعترف لشركائها بحاجتها الى تعزيز مسؤولية القارة في جميع المجالات التي تثير القلق، بما فيها السلام والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية. وتبرهن أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا على أنها قادرة على تحمل مسؤولية جماعية أكبر عن حسم صراعاتها وتحقيق تنميتها. وفي المقابل، تأمل أفريقيا أملا وطيدا أن يأخذ شركاؤنا بالتالي في حسبانهم القيود المالية التي تعرقل بشدة تحقيق التنمية وتعزيز كرامة الفرد.

وتمثل قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد الشواغل الرئيسية لقارتنا. وهناك أكثر من ٣٠ مليونا من البشر مصابون بهذا المرض في العالم، ٧٥ في المائة منهم من الأفريقيين. ولهذا المرض تأثير مدمر على التنمية. وقد انخفض متوسط العمر المتوقع في بعض البلدان. وكانت ملاحظات المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذا الصدد واضحة تماما وقد قال فيها ما يلي:

”إذا لم يكن الناس، الذين يفترض منهم أن يحققوا لنا التنمية المستدامة، أحياء، وإذا كانوا لا يتمتعون بصحة جيدة، فإن هذه التنمية لن تتحقق. ويشكل الإيدز أزمة كبرى للموارد البشرية“.

واستنادا إلى نتائج مؤتمر السلام والمصالحة الذي عُقد في أرتا بجيبوتي، تقوم منظمتنا دون الإقليمية، ألا وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالعمل على تنظيم مؤتمر يجمع الحكومة الوطنية الانتقالية مع الأطراف الأخرى في الصومال – أي الإدارات الإقليمية، والفصائل والمجموعات التي اختارت البقاء خارج ذلك الاجتماع التاريخي. وقد قام مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات تلك الهيئة، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير، بتكليف دول الخط الأمامي – وهي إثيوبيا وجيبوتي وكينيا – بجمع كل هذه الأطراف معاً من أجل استكمال عملية أرتا، ومن ثم تمهيد السبيل لإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة. لقد تم إنجاز

الكثير في هذا الصدد، ولكن من الإنصاف القول بأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به.

وترى جمهورية جيبوتي أن من الضروريات الأساسية وضع دليل تفصيلي يتفق مع الفكر الجاري حاليا. وفي رأي الغالبية العظمى للمجتمع الدولي - بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والهيئة الدولية المعنية بالتنمية في أفريقيا والاتحاد الأوروبي - أن عملية أرتا للسلام تظل تشكل أفضل أساس عملي لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وهناك استعداد لاستكمال عملية أرتا للسلام والمصالحة دون أية شروط مسبقة. وما فتئ المجتمع الدولي يدعو باستمرار وبشكل واضح إلى إجراء حوار يشمل الحكومة الانتقالية الوطنية والأطراف الأخرى ينطلق من روح الاحترام المتبادل والمتسامح بهدف إقامة حكومة تشمل جميع الأطراف في الصومال وتقوم على أساس تقاسم السلطة من خلال عملية ديمقراطية. تلك هي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكفل لنا الاستمرار في السير على الطريق الصحيح، وهي مبادئ لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نحيد عنها.

إن القرارات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، الذي بقي على نحو استثنائي الهيئة الوحيدة غير الممثَّلة تمثيلا كافيا على الرغم من الزيادة الهائلة في عدد أعضاء الأمم المتحدة التي تمّت خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وإذا ما أريد أن تكون هناك ثقة في قرارات المجلس، فلا بد من زيادة عدد أعضائه في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وذلك بإعطاء البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية الفرصة للانضمام إلى الأعضاء الدائمين. ولقد عجز حتى الآن الفريق العامل المكلف بدراسة تلك المسألة عن التوصل إلى نتيجة مرضية، ونحن لا نرى أية احتمالات واضحة للخروج من ذلك المأزق في وقت قريب. ولا بد من التحلي برؤية تتسم بقدر أكبر من الموضوعية والوضوح من أجل تحقيق تلك الضرورة الحيوية.

وخلال العقود الماضية، كان لشعوب بلدان القرن الأفريقي نصيبها من الصعوبات والمعاناة، ونحن نتوق إلى رؤية تحقيق السلام والتنمية وتخفيف حدة الصراعات. وبلدي جمهورية جيبوتي مقتنع اقتناعا راسخا بمزايا علاقات حُسن الجوار والتعاون وتهيئة كل الفرص التي تعود بالنفع على شعوبنا. كما أننا ملتزمون التزاما قويا بالعمل يدا بيد مع شركائنا الدوليين بشكل عام ومع أصدقائنا في المنطقة بشكل خاص من أجل حسم جميع القضايا المعلَّقة التي تلحق الضرر بالثقة والوئام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى أناشد الأعضاء أن يلتزموا بالجدول الزمني المتفق عليه، وأن يراعوا الإشارة الضوئية الموجودة على طاولة المتكلمين.

وتستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه معالي السيد يوسف أويدراوغو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي لبوركينا فاسو.

السيد أويدراوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): على غرار ما يجري في كل عام، يسرّ بوركينا فاسو غاية السرور أن تشترك في الدورة العادية للجمعية العامة وتشارك في هذا اللقاء الكبير للشعوب التي يوحدها نفس المصير وتحفزها نفس الغاية السامية التي تستهدف بناء عالم تسوده العدالة والمحبة والسلام. وإنني لعلى ثقة، سيدي الرئيس، بأن اختيار شخص بقدرتكم الكبيرة لتولي رئاسة أعمال هذه الدورة السابعة والخمسين سيساعدنا كثيرا في مهمتنا. وإذ نعرب عن خالص تهانينا لكم ولسائر أعضاء المكتب على ذلك التشريف الخاص، فإنني ووفد بلادي نؤكد لكم بأننا سنكون رهن إشارتكم للتعاون الكامل معكم من أجل نجاح مهمتكم. ونود أيضا أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا

العميق لسلفكم السيد هان سانغ – سو، على ما أظهره من كفاءة واقتدار خلال ترؤسه لأعمال الدورة السادسة والخمسين.

ويمثل السعي من أجل إحلال السلام والأمن ومن أجل تعزيز التعاون والتنمية أحد القيم الأساسية التي كانت وراء إنشاء الأمم المتحدة. واليوم أكثر من أي وقت، خصوصا بعد الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي أحيينا توّا ذكراها السنوية الأولى، تكتسي تلك الأهداف طابعا أكثر إلحاحا لأن السلام في العالم يجد نفسه معرَّضا لتهديد خطير خصوصا من جانب الإرهاب الدولي. ولا بد لنا جميعا من أن نقنع أنفسنا بأن أفضل رد على الإرهاب الدولي ينبغي أن ينطلق من عمل جماعي، وبعبارة أخرى، عمل يقوم به المجتمع الدولي بأسره.

إن بوركينا فاسو، التي جعلت مهمة السعي لإحلال السلام عقيدة لها – باعتبارها عضوا في ذلك المجتمع الدولي – لتؤكد من جديد رسميا وبقوة ووضوح تام إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله أيًّا كانت دوافعه. وتصميمنا على القيام إلى جانب الأمم المتحدة بمكافحة هذا الخطر هو تصميم لا هوادة فيه، وقد كان تنفيذنا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) موضوع تقرير مقدم إلى اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار.

ومن هنا، ينبغي ألا تؤدي مكافحة الإرهاب التي تحتل مركز الصدارة في قائمة اهتماماتنا إلى حجب الضرورة الحتمية للتوصل إلى حلول عادلة ودائمة للأزمات الدولية، وخصوصا الصراعات الإقليمية التي كثيرا ما تغذي تلك الآفة وتُبقي عليها. وفي هذا الصدد، ترحب بوركينا فاسو بمبادرات الأمم المتحدة الجديرة بالثناء والرامية إلى استعادة السلام في مناطق كثيرة من العالم، وخصوصا في أفريقيا، حيث أدت تداخلات الأمم المتحدة – بالاقتران مع مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الأفريقي فضلا عن مبادرات منظمات أفريقية دون إقليمية – إلى أن يصبح بالإمكان تهدئة العديد من بؤر التوتر والصراع التي كانت تعصف بأجزاء من قارتنا.

ونرحب أيضا بالعودة التدريجية للسلام في سيراليون، وفي أنغولا، وفي منطقة البحيرات الكبرى، وفيما بين إثيوبيا وإريتريا، وفي السودان، حتى وإن كان لا بد لنا من أن نعرب في حالة السودان عن أسفنا لتعليق الاتفاق الذي تم بين حكومة ذلك البلد وحركة التمرد المسلح.

وفي غرب أفريقيا، يبدو أن الآمال التي تجددت عند انتهاء الحرب في سيراليون لم تتحقق مع الأسف مع استئناف القتال في ليبريا المجاورة.

ونحن لا يمكننا أن نظل سلبيين في وجه الحرب الأهلية في ذلك البلد الشقيق. وبوركينا فاسو، إذ تلقى التأييد من ذوي النوايا الحسنة، وتعمل في إطار عملية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقدت اجتماعا في واغادوغو من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه بين عدد من الأحزاب السياسية الليبرية، ومنظمات المجتمع المدني، والرابطات والحركات بغرض تجديد الحوار بين الليبريين. وبلدي، بوركينا فاسو، بموافقته على استضافة ذلك الاجتماع الهام، كان يأمل في توفير فرصة أخرى من أجل الحوار، الأمر الذي كان يرغبه الليبريون أنفسهم. وكانت المبادرة تأييدا للجهود التي ووفق عليها فعلا في سياق عملية الرباط واتحاد نهر مانو.

لقد كان هذا العام دمويا بشكل خاص في الشرق الأوسط. ونحن لا يمكن أن ننسى التجاوزات التي ارتكبت في جنين ومضايقة الرئيس عرفات في رام الله. وكما أن الأعمال الوحشية التي ترتكب كل يوم ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل سبب كبير يدعو إلى الشعور بالقلق. إن الحوار والتفاوض يجب أن يسودا على المواجهة والعنف.

وبوركينا فاسو تؤكد مجددا تأييدها لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تقوم جنبا إلى جنب مع إسرائيل، ونحن نحث مجلس الأمن بقوة على ضمان تنفيذ قراراته ذات الشأن.

وفيما يتعلق بالعراق، ترحب بوركينا فاسو بأن صوت العقل قد ساد. ونحن لا نزال مقتنعين بأن العمل الوقائي من جانب واحد الذي لا يصرح به مجلس الأمن، من شأنه أن يرتب عواقب وخيمة للسلم العالمي. وفي هذا الصدد، نريد أن نعرب عن التحية للقرار الشجاع الذي اتخذته الحكومة العراقية، التي وافقت الآن على عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى بغداد. ويحدونا أمل وطيد في أن يؤدي هذا النهج في نهاية الأمر إلى حل نهائي للأزمة، وعلى وجه الخصوص لأن الجزاءات المفروضة على ذلك البلد ظالمة وأودت بحياة الكثيرين من الشهداء من الشعب العراقي.

لقد أوضحت بوركينا فاسو دائما، أن الجزاءات، بصرف النظر عن طابعها الظالم، لا يمكن أن تحل حلا ملائما المشاكل الموضوعية وإنما هي غير مثمرة. ولذلك فإننا نطلب رفع جميع الجزاءات المفروضة على العراق، وكوبا وإيران، وتلك المفروضة على ليبيا فيما يتصل بمسألة لوكربي.

وفيما يتعلق بتلك المسألة الأخيرة، تعتقد بوركينا فاسو أن الجماهيرية العربية الليبية قد أوفت وفاء كاملا بتعهداتها لمجلس الأمن وأن الجزاءات المفروضة عليها ينبغي أن تُرفع.

ونتيجة لمطالب العولمة، أصبحت حماية الحق في التنمية أهم التزام على بلداننا. ولذلك فإننا نعلق أملا كبيرا على الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي كرست لها الجمعية في الآونة الأخيرة مناقشة خاصة. وينبغي لنا أن نذكر بأن تلك المبادرة الجديدة تبين مدى إصرار الزعماء الأفريقيين على العمل دون كلل لتخليص القارة من الفقر والتهميش.

وخلال محفل عقد مؤخرا في أوغادوغو بشأن دور القطاع الخاص في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، أكد الرئيس بليز كومباوري على مسؤوليتين كبيرتين تقعان على كاهل المجتمع الدولي. الأولى تتعلق بالتعزيز والإصلاح الهيكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية لمواءمتها مع احتياجات المستفيدين منها، ولتحسين أثرها على مستوى معيشتهم. والمسؤولية الثانية تتعلق بمشكلة وصول البضائع الأفريقية إلى أسواق البلدان الصناعية وضرورة إنهاء الإعانات المناهضة للمنافسة التي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

وبشكل أكثر تعميما، فإن مختلف الاجتماعات المتعلقة بالتنمية التي عقدت هذا العام، وعلى وجه الخصوص المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، وأيضا التعهدات الواردة في إعلان قمة الألفية، تفتح آفاقا جديدة ومشجعة أمام البلدان النامية.

إلا أنه لا يزال من الحقيقي أن أحسن محفل للتنمية هو ذلك الذي تراعى فيه متطلبات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية أن بلدي سيواصل التصميم على ضمان أن تصبح الديمقراطية عميقة الجذور في حياتنا السياسية والدستورية، ونحن نقوم بإجراءات هامة محددة لبلوغ تلك الغاية. وشعب بوركينا فاسو يجدد، للمرة الثالثة على التوالي، ولخمس سنوات أخرى، ولاية الجمعية الوطنية، وقد جرى الانتخاب، الذي شاركت فيه كل الأحزاب السياسية، في مناخ هادئ شفاف ونزيه وأسفر عن انتخاب ١٣ حزبا سياسيا لتشريع المسائل التي تهم شعب بوركينا فاسو.

وقد أنشأت الحكومة أيضا وزارة لتعزيز حقوق الإنسان لضمان احترام وإعمال حقوق الإنسان من كل جوانبها. وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي ترحب بانتخاب بوركينا فاسو عضو بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي سيمكننا من الإسهام بشكل إيجابي نشط في عمل ومداولات تلك الهيئة الدولية، التي ترصد إعمال حقوق الإنسان في أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن حكومتنا مصممة على تعزيز دور المرأة والطفل تعزيزا كبيرا بما يتمشى مع توصيات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

وبالتالي فمن الواضح أن مصداقية وفاعلية الأمم المتحدة في تزايد على أساس يومي، سواء فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن، أو التعاون الاقتصادي أو الأنشطة في المجال الاجتماعي والإنساني.

إن قبول عضوية سويسرا مؤخرا في الأمم المتحدة وقبول عضوية تيمور - الشرقية المقبل يؤكدان من جديد الدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة كوسيلة لضمان الاستقرار الدولي. وبسبب تلك العملية بالتحديد، يصبح بوسع بوركينا فاسو أن تدعو المجتمع الدولي إلى النظر في عودة جمهورية الصين إلى هذه المنظمة العالمية. لقد أظهرت تايوان بوضوح أنها دولة حرة مستقلة ديمقراطية تحظى بكل مقومات الدولة بموجب القانون الدولي، وأنها ستتمكن بالتالي من الإسهام إسهاما مفيدا حقيقيا في بناء مستقبل أفضل للبشرية. ومصداقية الأمم المتحدة مهتزة في هذا الصدد.

في الختام، أود، بالنيابة عن بلدي، أن أعرب عن التحية للسيد كوفي عنان لقيادته الجريئة لهذه المنظمة وأيضا لموظفي الأمم المتحدة لإسهامهم الذي لا يكل في السعي نحو السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد العزيز كاملوف، وزير الشؤون الخارجية لأوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أهنئ السيد يان كافان بانتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن امتناني للسيد هان سونغ - سو لقيادته الممتازة لأعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

شهد العالم في العام الماضي أعمالا إرهابية لا مثيل لها من قبل في مداها وفظاعتها. وكلنا يتذكّر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة وننعي الذين فقدوا أرواحهم.

وتشير أحداث الخريف الماضي، قبل كل شيء، إلى أن التهديدات الأمنية قد اتخذت أشكالا جديدة وخطيرة. كما أصبحت ظاهرة الإرهاب أكثر تعقيدا. وفي المرحلة الراهنة، يجب على العالم أن يواجه الإرهاب الدولي المنظم.

وتكرِّس الأمم المتحدة الكثير من الاهتمام لمكافحة الإرهاب الدولي. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي نص على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب لتنسيق جهود المجتمع الدولي وزيادة فعاليتها من أجل مكافحة أكبر التهديدات التي تواجه القرن الحادي والعشرين خطرا.

وأود في هذا المقام، أن أذكِّر بأن أوزبكستان قد دعت بقوة إلى إنشاء هذه اللجنة في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩.

إن أوزبكستان أحد البلدان القلائل الأطراف في كل من الاتفاقيات الاثنتي عشرة بشأن مكافحة الإرهاب. ونؤمل بإخلاص أن تلقى مناشدة الأمين العام كوفي عنان الموجهة

إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لكي تنضم إلى تلك الصكوك وتصادق عليها الاستجابة وتوضع موضع التنفيذ.

وتؤيد أوزبكستان التحالف الدولي المناهض للإرهاب، كمسألة مبدأ، كما تقف على أُهبة الاستعداد لتقديم إسهامها في سبيل زيادة الاستقرار العالمي والإقليمي.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد جعلت العالم يواجه الحالة في أفغانستان، بل ويمكن للمرء أن يقول إنها فتحت أعيُن المجتمع الدولي على واقع أن الإرهاب ليست له حدود وأنه لا يمكن لنا التغلُّب على ذلك التحدي الخطير للبشرية إلا عن طريق بذل الجهود المشتركة. وبمعنى أدق بل وبمعنى أكثر تحديدا، يمكن لي أن أقول إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تذكِّر الجميع بأن عشرين سنة من الحرب حوَّلت أفغانستان إلى أرض لتفريخ الإرهاب الدولي الذي لا يتهدد البلدان والأمم المجاورة فحسب، بل يتهدد العالم أجمع.

ونحن مغتبطون اليوم للتطورات الإيجابية التي نراها في ذلك البلد. ونرحِّب بعقد اللوياجيرغا وبالحكومة الانتقالية التي يرأسها الرئيس حامد كرزاي.

ولا يمكن، في الوقت ذاته، أن ندع اليوم أية فرصة للتكاسل، رغما عن استكمال المرحلة العسكرية لعملية مكافحة الإرهاب بنجاح في أفغانستان.

فأولا، لا تزال كميات ضخمة من الأسلحة التي تكدست خلال سنوات طويلة من الحرب في أفغانستان في أيدي جماعات مسلحة هناك. وفي هذا السياق، لا يوجد أي مبرر لمحاولات بعض الدول إمداد ذلك البلد الذي طالت معاناته بالمزيد من الأسلحة.

وفي سبيل تأمين الاستقرار ومنع المجابهة العسكرية، يصبح من الأهمية بمكان حل المشاكل المتعلقة بخفض الكميات الهائلة من الأسلحة المكدسة في أفغانستان وبجمع تلك الأسلحة. كما أن تطهير الأراضي الأفغانية من المخزون من الأسلحة التي تملكها الجماعات الإجرامية سيدعم أنشطة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية الهادفة إلى مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة.

وثانيا، إن مشاكل ما بعد الحرب والمحنة الاقتصادية، بالإضافة إلى قلة الموارد التي تتطلبها إعادة بناء أفغانستان قد تصبح الدافع إلى الاضطراب الاجتماعي الذي يمكِّن جماعات مسلحة معينة داخل أفغانستان وخارجها من أن تستغلها لبدء دورة مجابهة عسكرية جديدة.

ثالثا، لا تزال هناك جماعات مختلفة في أراضي أفغانستان بما في ذلك فلول طالبان التي في إمكانها القيام بأعمال تخريبية وشن حرب عصابات. كما أن المجابهة بين شتى الزعماء العسكريين وقادة الجماعات العرقية المختلفة لا تزال مستمرة.

رابعا، إن الوضع بالنسبة للاتجار غير المشروع في المخدرات يكاد أن يكون كما هو. فما زالت أفغانستان المصدِّر الرئيسي للأفيون والهيروين. وفي رأي الكثيرين من الخبراء الدوليين، أن انتهاء حكومة طالبان لا يعني حتى الآن القضاء على التجارة الإجرامية في المخدرات في أفغانستان. وينشغل العالم كله اليوم بدرجة كبيرة بهذه المشكلة. وهناك حاجة ملحة لاتخاذ التدابير الفعالة ولتقديم المساعدة من المجتمع الدولي، وللمعونة النشطة من السلطات الأفغانية لمناهضة عدوان المخدرات.

إن عدد مدمني المخدرات في العالم يبلغ مئات الملايين نسمة. وانتشار الإدمان يتهدد صحة أجيال الأحياء والتركيبة الجينية للأمم. وهذا يضر بشعوب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وجمهورية أوزبكستان، التي تبذل جهودا كبيرة في مكافحة إنتاج المخدرات وإساءة

استخدامها والاتجار غير المشروع بها، تؤيد إجراءات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمجابهة هذه التهديدات.

وأود أن أؤكد أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في مصدرها أكثر سهولة وفعالية. ولذا يجب علينا أن نسد الطرق أمام الفيض الكبير من المخدرات الأفغانية عند حدود دول آسيا الوسطى، بدلا من البحث عن غرامات وكيلوغرامات من المخدرات في أوروبا وغيرها من الدول المتقدمة النمو.

ويستحسن في هذا الصدد، التحول عن البرامج العديدة لمكافحة المخدرات وهي ذات فعالية ضئيلة إلى حل محسوس لهذه المشكلة الحادة وذلك بتخصيص الموارد والرسائل التي تحت يد الأمم المتحدة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات في مصدرها.

إن اهتمام المجتمع الدولي كله مركَّز اليوم على مسألة العراق. ونحن في هذا الصدد، نؤيد بيان الولايات المتحدة الذي ألقاه الرئيس جورج بوش في الأمم المتحدة من هذه المنصة.

والتدابير الموجهة إلى حل المسألة الراهنة والتي اقترحها رئيس الولايات المتحدة تستحق الدراسة الفاحصة، بل ويمكن اتخاذها أساسا لصياغة الموقف الذي يتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتولي أوزبكستان أهمية بالغة لتقوية الإجراءات العالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد نالت بلادي الاعتراف بنشاطها في هذا المقام. وتقوم استراتيجية أوزبكستان بصدد ضمان الأمن على أساس اشتراك البلد في العملية التي تقودها الأمم المتحدة لنزع السلاح ولضبطه ولخفضه.

وتؤيد أوزبكستان كل التأييد مبدأ عدم تجزئة الأمن، ولذا تؤكد في هذا السياق، بوصفها من أصحاب مبادرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا مسؤوليتها إزاء تقوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تضطلع بدور نشط في عملية صياغة الصكوك الدولية في هذا المجال.

وتقترح أوزبكستان أن يتم التوقيع على مشروع الوثيقة المنتهية والموافق عليها عمليا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، في كازاخستان في مدينة سيميبالاتنسك، الموقع السابق لمئات من التجارب النووية، في حضور الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، خلال زيارته المقبلة لمنطقة وسط آسيا.

وتؤيد جمهورية أوزبكستان مقترحات الأمين العام، كوفي عنان، بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وهذا ضروري كأمر يجعل المنظمة متلائمة على الوجه الصحيح والتغيرات الدينامية في المجال الدولي. وأوزبكستان إحدى الدول التي تعتبر إصلاحات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جزءا من تطوير منظومة الأمم المتحدة كلها.

إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن يعكس واقع عصر مضى. وقد تغير العالم منذ ذاك الحين. ونعتقد أن لليابان ولألمانيا حقا مشروعا في العضوية الدائمة بمجلس الأمن. وكل الأسس الضرورية لهذا الإجراء موجودة.

وفي الختام، أود أن أُعيد إلى الأذهان أن عشر سنوات قد مضت منذ أن أصبحت أوزبكستان عضوا بالأمم المتحدة، ولذا فمن دواعي الغبطة الشديدة أن نشهد تزايد عضوية أسرة الأمم المتحدة. ونهنئ سويسرا وجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية على قراريهما بأن تصبحا طرفين كاملين في التعاون والحوار المتعددي الأطراف في الأمم المتحدة. ويجب أن يعني هذا أن فكرة السلام والمبادئ النبيلة التي يقوم عليها نظام الأمن العالمي تسود اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الإقليمي في رواندا، معالي السيد أندريه بومايا.

السيد بومايا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم من كل قلبي، نيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي بانتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه. وباستطاعتكم، يا سيدي، أن تكونوا واثقين من تأييد وفد رواندا لكم في اضطلاعكم بمهامكم، وذلك دليل على الاحترام الذي تتمتعون به أنتم وبلادكم.

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، وهي إشادة استحقها بجدارة على الطريقة الفعالة التي وجه بها أعمال الجمعية العامة في الدورة السادسة والخمسين.

وأود أيضاً أن أعرب، باسم حكومة بلدي، عن امتناني وتقديري للأمين العام السيد كوفي عنان على الجهود الدؤوبة التي يبذلها لضمان أن تعمل الأمم المتحدة بفعالية وشفافية لتعزيز السلام العالمي.

وترحب حكومة رواندا ترحيباً حاراً بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية والاتحاد السويسري في الأمم المتحدة. ونحن على دراية بالفعل بإسهامهما في تعزيز دور أسرة الأمم المتحدة العظيمة، لا سيما احترامهما لمبادئ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير.

وفي هذا الصدد، تناشد حكومة رواندا اتخاذ تدابير مناسبة لضمان التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع في الصحراء الغربية، وفقا لمقاصد ومبادئ هذه المنظمة. فضلا عن ذلك، تكرر حكومة رواندا الإعراب عن أملها في تحقيق سلام في الشرق الأوسط – سلام يضمن إقامة دولة فلسطينية آمنة بحدود معترف بها، وتتعايش سلميا مع دولة إسرائيل، التي ينبغي ضمان أمنها هي الأخرى.

وأود أن أُذكّر بأنه بانهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الأيديولوجية التي كثيراً ما أشير إليها باسم الحرب الباردة، يدخل العالم عهداً جديداً بنظام اقتصادي جديد. وعلى الرغم من وجود بؤر عنف ساخنة في عدد من المناطق في جميع القارات، نرحب بالمبادرات المصممة لحل التوترات التي نشأت إبان الحرب الباردة، ونشجع هذه المبادرات. وفي هذا الصدد، تشجع حكومة رواندا المحادثات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. ويحدونا الأمل في أن يتحرك الطرفان نحو إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية سلمياً. وتؤيد حكومة رواندا أيضاً مبدأ صين واحدة. فمسألة تايوان مسألة صينية داخلية ويمكن حلها بفعالية خارج سياق الحرب الأيديولوجية التي أدت إلى ظهورها، وفقاً للمبدأ المقبول للصينيين أنفسهم، وهو بلد واحد ونظامان.

إن دورة الجمعية العامة هذه تعقد بعد عام من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المروعة. ولا تزال الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة محفورة في أعماق ذاكرة شعب رواندا، وأود أن أكرر الإعراب عن تضامننا مع الشعب الأمريكي. وأنا أفعل ذلك لسبب وجيه: ولعلي أُذكّر بأن رواندا ما فتئت منذ عام ١٩٩٤ تعيش في ظل تهديد مستمر من المجموعات الإرهابية التي تتخذ من جمهورية الكونغو الديموقراطية قاعدة لها، وأكثر هذه المجموعات نشاطاً هي المجموعة المعروفة باسم جيش تحرير رواندا، وهو منظمة تتكون من عناصر من قوات جيش رواندا السابق ومن ميليشيات الإنتراهاموي، التي كانت مسؤولة عن إبادة الأجناس في عام ١٩٩٤. وقد كان قادة جيش تحرير رواندا من بين الذين خططوا ونفذوا عمليات إبادة الأجناس في رواندا. ومنذ عام ١٩٩٤، هاجمت هذه العناصر رواندا في مناسبات عديدة، منفذةً عمليات قتل موجهة ضد أبرياء، ومدمرةً بنى تحتية اجتماعية واقتصادية ذات أهمية وطنية ودولية. وهذه هي العناصر التي

قتلت السياح الأمريكيين والبريطانيين والنيوزيلنديين بوحشية في متنزه بويندي في آذار/مارس ١٩٩٩.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مامبا (سوازيلند).

وفي محاولة لخداع الرأي العام العالمي والإفلات من العدالة، يسعى الآن أعضاء هذه المجموعة الإرهابية إلى تنظيم أنفسهم في مجموعات سياسية تستخدم أسماء مختلفة. ولذلك تناشد حكومة رواندا الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها اتخاذ التدابير اللازمة لتعقب واعتقال جميع المسؤولين عن عمليات إبادة الأجناس في رواندا، الذين هم الآن أعضاء جيش تحرير رواندا، وتقديمهم للعدالة الدولية. وتناشد الأمم المتحدة والدول الأعضاء أيضا أن تشجبا رسمياً البلدان التي تموّل منظمة جيش تحرير رواندا الإرهابية، أو تؤويها أو تقدم لها الدعم المعنوي أو المادي أو اللوجستي.

وبالنسبة لمحاكمة المتهمين بارتكاب إبادة الأجناس، أكرر مجدداً النداء الذي وجهته حكومة رواندا للمجتمع الدولي ليعمل على ضمان فعالية ومصداقية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتتمكن من إنجاز ما يتوقعه منها شعب رواندا وجميع الشعوب المحبة للعدالة. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء اهتمام خاص للتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع، التي قدمتها حكومة بلدي إلى مجلس الأمن. فضلاً عن ذلك، آن الأوان لكي يعمل المجتمع الدولي على ضمان تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير عن أعمال إبادة الأجناس في رواندا، الذي أُعد برعاية الأمم المتحدة، والمعروف بتقرير كارلسون.

وبالنسبة للتأثيرات المزعزعة للاستقرار التي تنتج عن أنشطة جيش تحرير رواندا الإرهابية، أود أن أطالب، كتصحيح لهذا الوضع، بتقديم الدعم لاتفاقي لوساكا وبريتوريا، المصممين لاستعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى. إذ ينص هذان الاتفاقان على نزع سلاح وتسريح وإدماج ما يعرف بالقوات السلبية التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تضم قوات جيش رواندا السابق ومليشيات الإنترهاموي، وإعادة أفراد هذه القوات إلى بلدانهم. وتناشد حكومة رواندا الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ألا تدخر جهداً في تقديم دعم قوي لتنفيذ هذين الاتفاقين، بوصف هذه المسألة مسألة ملحّة.

أما بالنسبة لرواندا، فإنها بذلت قصارى جهدها لتنفيذ هذين الاتفاقين وتعمل على إعادة توطيد سلام حقيقي ودائم في منطقة البحيرات الكبرى. ووفقاً لبيان السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، في ١٣ أيلول/سبتمبر في اجتماع مجلس الأمن بشأن مسألة جمهورية الكونغو الديموقراطية، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن حكومة بلدي ابتدأت في ١٧أيلول/سبتمبر سحب قواتها من جمهورية الكونغو الديموقراطية، امتثالا لأحكام اتفاق بريتوريا.

إن حكومة بلدي مقتنعة أن تنفيذ هذين الاتفاقين سيقودنا لا إلى استعادة الأمن والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى إيجاد مناخ من الثقة وعلاقات التعاون الجيدة التي من شأنها أن تيسّر اتخاذ إجراءات مشتركة في كفاحنا ضد الأنشطة الإرهابية التي يمارسها جيش تحرير رواندا أو أية منظمة إرهابية أخرى.

وأود في هذا الصدد، أن أؤكد مجددا التزام حكومة رواندا بالتعاون الكامل لإنجاح أية مبادرة تستهدف منع وكبح الإرهاب بجميع أشكاله، ومعاقبة مرتكبيه. وفي هذا الصدد، وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، صدقت حكومتنا الآن على جميع الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، التي لم نكن قد وقعنا أو صدّقنا عليها سابقاً، بالإضافة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، التي صدّقنا عليها من قبل. وقد قدمت

رواندا قبل فترة وجيزة أول تقرير لها إلى لجنة مجلس الأمن التي أُنشئت لمتابعة تنفيذ ذلك القرار.

ورواندا مصرة بشدة على مكافحة الإرهاب الذي هو مصدر القلاقل وعدم الاستقرار بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن نرى أن يعبئ المجتمع الدولي كل وسائله لمكافحة الفقر والقضاء عليه، فهو يؤثر على معظم سكاننا. وينبغي أن يبذل المزيد من الجهد من أجل القضاء على الظلم وعدم المساواة من أجل كفالة وجود عالم أفضل للأجيال القادمة. ومن ثم فنحن نطالب بتعزيز الأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، لكفالة تنفيذ جميع الالتزامات الدولية بمساعدة البلدان الفقيرة. وينبغي أن تنعكس الالتزامات من قبيل ما التزم به في إعلان الألفية وفي توافق آراء مونتيري في مؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة، في أعمال ملموسة دون تأخير. وبلدان العالم الثالث، ولا سيما في أفريقيا، تعلق آمالا كبيرة على ذلك.

ونحن في أفريقيا نرغب في اجتثاث جذور الفقر. وقد أصبحنا ندرك الجوانب المختلفة لهذه الحالة واتفقنا على إطار نسترشد به في هذا الكفاح الطويل ضد الفقر، ألا وهو الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. ففي إطار هذه الشراكة نتعهد بإنهاء الحروب التي يقتل فيها الأخ أخاه والتي تدمر اقتصاداتنا المحتضرة أصلا. وقد تعهدنا بالعمل أيضا في سبيل الديمقراطية وصلاح الحكم وانتشار سيادة القانون.

والمجتمع الدولي مطالب لهذا السبب بمساعدتنا في هذه العملية. فنحن نطلب إلى كل بلد غني أن يعيد النظر في مواقفه تجاه الشروط التي ترتبط في أغلب الأحيان بشتى التدخلات الرامية إلى مساعدة البلدان الفقيرة وخاصة فيما يتعلق بالديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. ويلزم أن يتم هذا من أجل تمكين هذه البلدان من المواجهة الفاعلة لمختلف الويلات التي تهددها، بما في ذلك المجاعات والأمراض المتوطنة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وما إليها حتى تستطيع اللحاق بالبلدان الغنية في نهاية المطاف. ومن هنا تصبح العولمة مفيدة للبشرية بأسرها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد أغبا أوتيكبو ميزودي.

السيد ميزودي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): تعقد الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة الآن بعد انقضاء عام كامل على الهجوم الإرهابي الخطير في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا يزال وفد جمهورية أفريقيا الوسطى مفعما بالمشاعر القوية التي تسبب فيها ذلك الهجوم على الحرية والديمقراطية.

وقد حرص رئيس الجمهورية، رئيس الدولة فخامة آنجي فيلكس باتاسي، وهو يرأس وفد جمهورية أفريقيا الوسطى للاحتفال، على أن يؤكد تعاطفه الأخوي مع الحكومة والشعب الأمريكي ويعيد تأكيد عزم بلده الذي لا يتزعزع على بذل كل ما هو ضروري للإسهام الفاعل في الحملة الدولية المشروعة على كل أشكال الإرهاب. ويبدأ عملنا في سياق محدد في تاريخ العلاقات الدولية لأن الإنسانية لم تدرك أبدا بهذا الشكل ضرورة تأكيد تلاحمها لكفالة قيام عالم من الوفاق والتضامن والسلام.

وقبل الدخول في تفاصيل تلك الوقائع، أود، سيادة الرئيس، أن أعرب للسيد يان كافان وأعضاء هيئة المكتب عن تهانينا الحارة بانتخابه لرئاسة هذه الدورة. فخبرته الثرية بوصفه رجل دولة ودبلوماسي تكفل نجاح عملنا. وسوف يستفيد هذا العمل من كامل تعاون وفد جمهورية أفريقيا الوسطى. وأغتنم هذه المناسبة للإعراب أيضا عن إعجابنا بسلفه القريب، السيد هان سيونغ - سو للمهارة والكفاءة اللتين نهض بهما بمسؤولياته.

أما التصميم الذي يعمل به الأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، في كل الظروف من أجل أن تسود مبادئ ومثل الأمم المتحدة، فيزيد من إعجابنا به. وبهذا يطمئنكم رئيس الجمهورية وشعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على دعمهم ويؤكدون امتنانهم العميق لكل تقاريره الموضوعية التي صدرت عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفضلا عن هذا، فدخول الاتحاد السويسري إلى الأمم المتحدة والدخول الوشيك لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية إليها دليلان على المسيرة الجادة لمنظمتنا صوب العالمية. وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أن ترحب بسويسرا وتأمل في أن تتعاون تعاونا وثيقا مع ذلك البلد في إطار الأمم المتحدة.

وقبل عامين اجتمعت ١٨٩ دولة عضوا في هذه القاعة بالذات. وحددت أهدافا للتنمية في الألفية، ومنها الحد من الفقر المدقع، وتوفير التعليم للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمومة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى كالملاريا والتدرن الرئوي، والحفاظ على بيئة مستدامة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وتعهدت الدول الأعضاء جميعها بأن تنفذ من خلال التعاون المتعدد الأطراف ما يسمى بإعلان الألفية بغية بلوغ تلك الأهداف في غضون ١٥ عاما.

وما استخلصناه من نتائج في مؤتمر قمة الألفية عن حالة العالم في ذلك الوقت يبين خطورة المثالب المتعلقة بإرادتنا الوفاء جماعيا بالمثل العليا التي ورثناها من آبائنا المؤسسين لمنظمتنا. ومع هذا فمن خلال تلك الإرادة نفسها تعهدنا في إعلان الألفية بإعادة النظر في هذه القضايا وفي مسار العالم الذي يقابل تطلعات وتوقعات الشعب.

غير أن هذا بعيد عما حدث. فالثورة في المعلومات والاتصالات والتقدم في مجالي العلم والتكنولوجيا وتحرير التجارة واختفاء حدود الدولة مع تزايد حدة ظاهرة العولمة أسفرت في الوقت نفسه عن دخول العالم إلى مستقبل مجهول لا يمكن التنبؤ به إلى حد أن أصبح العالم اليوم مهددا في الأجل القريب باختلال التوازن.

وينبغي أن تستكشف الدول بصورة كاملة كل الإمكانات التي يوفرها التعاون المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة وخاصة لوقف تلك التهديدات. فوفدنا يرى أن هذه التهديدات تتخذ أساسا أربعة أشكال.

وأول هذه الأشكال، والذي يمكنكم توقعه، هو التهديد الذي غيّر العالم في ساعة واحدة. وهو ما يسمونه الإرهاب. وهذا الشكل الذي انطلق من الجريمة المنظمة العابرة للحدود يجعل الجيوش مهما بلغت قوتها غير قادرة على التساهل فيه. فلا بد من أن يستمر رد فعل المجتمع الدولي على هذا الشكل من أشكال العدوان، وذلك بالتمسك بالقرارات التي تدين تلك الأعمال بشدة، وبمراعاة مسلك معين تجاه البلدان والمؤسسات التي تتساهل مع مرتكبيها. ومن ثم علينا جميعا، من خلال التضامن والتعاون المتعدد الأطراف، أن نهزم الإرهاب – سواء ارتكبته الدولة أم مجموعة صغيرة.

إن تدمير البيئة الذي يهدد مستقبلنا فهو أيضا تهديد حقيقي. وينبغي أن نناضل من أجل الحفاظ المستدام على الغابات والثروة الحيوانية والتنوع البيولوجي لخير الجيل الحالي وأجيال المستقبل. وقد قُدم تحليل لبق لهذا الموضوع في مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة المعقود مؤخرا في جوهانسبرغ. ولا يشك وفدي في أن التضامن الدولي يمكن أن يساعد أيضا في حماية الطبيعة. ونود في هذه المناسبة أن نعرب عن

امتناننا للمبادرة الأمريكية التي يؤيدها المجتمع الدولي لحماية حوض نهر الكونغو فجمهورية أفريقيا الوسطى أحد أعضائه.

وهناك واحد من التهديدات يتعين عدم تسميته فهو واضح للغاية، ألا وهو الفقر الذي لم يتضاءل بل هو يزداد على مر السنين.

ويتحدث الإعلان عن الحد من الفقر، لكن أليس من الأولى أن نمنع أسبابه؟ فالجوع والأمراض المزمنة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا هي المصير اليومي لثلثي البشرية الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم. فكيف لا نتأثر بذلك؟ إن هذه الشريحة من البشر لا تطلب أكثر من التضامن الذي يسمح لها بالعيش في ظروف تليق بحضارتنا.

وإزاء تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وفشل بعض مبادرات التنمية، ارتأت البلدان الأفريقية أن عليها أن تستحدث نوعا من الشراكة مع بلدان الشمال. ولذا، فقد اقترحت خطة أصيلة لتنمية أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ويتعشم وفد جمهورية أفريقيا الوسطى أن يقدم المجتمع الدولي دعما واسع النطاق لتنفيذ هذه الخطة.

إن التحديات العديدة التي أشار إليها مؤتمر قمة الألفية محددا الأهداف المتوخاة، والخطة الجديدة للتنمية الأفريقية، لن يُكتب لها النجاح إن لم يتوافر لها مناخ السلام والأمن والاستقرار. ومع ذلك فالظروف الحالية لا تدعو إلى التفاؤل، وإن كنا نلاحظ من حين إلى آخر تحركا إيجابيا نحو تسوية صراعات قليلة. ولكن الأزمات الإقليمية ليست أقل تهديدا للسلام.

وجمهورية أفريقيا الوسطى التزاما بمبادئها، ترى أن الوضع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويته إلا من خلال التنفيذ الصارم لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه القضية. وإننا نأسف لتصاعد العنف في تلك المنطقة.

وجمهورية أفريقيا الوسطى في سياق مجالها الإقليمي ودون الإقليمي تُقدر أيما تقدير التطورات الأخيرة في الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة توقيع اتفاق بريتوريا للسلام مع رواندا واتفاق فض الاشتباك الموقع مع أوغندا.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى ضحية عزلة دولية وتجاهل هو أقرب إلى الازدراء. وإلا، فكيف يمكن أن نفسر صمت المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بالرغم من النداءات بطلب التدخل وقرارات مجلس الأمن بعد تقارير الأمين العام منذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ الشهير، ورغم نداءات منظمة الوحدة الأفريقية – الاتحاد الأفريقي حاليا – ونداءات تجمع دول الساحل والصحراء، والجماعة الاقتصادية والمالية لدول وسط أفريقيا؟ ومع ذلك، فقد قطع بلدنا شوطا طويلا جدا فيما يتعلق بالحكم الرشيد – هذه الكلمة التي أصبحت صنما يقدس! – في مجال السياسة والاقتصاد والمالية. ومنذ بداية سنة ٢٠٠٢، لم يعد الحد من الفساد مجرد شطحة من شطحات الخيال، وهو ما تدلل عليه الإجراءات المتخذة في إداراتنا المالية.

إن الوضع في بلدي يدعوني إلى أن أسترعي انتباهكم إلى كلمات الكاتب الجزائري كاتب ياسين:

> ”يجب أن تلتهب دماؤنا وأن تمسك النيران بتلابيبنا حتى يتأثر المتفرجون. لعل العالم يفتح عينيه لا على جثثنا، بل على جروح من بقي حيا“.

إن التنمية المستدامة التي نحلم بها جميعا لن تصبح حقيقة إلا إذا قمنا، هنا والآن، بحقن العلاقات الدولية بالتضامن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد المملكة العربية السعودية، سعادة السيد فوزي بن عبد المجيد شبكشي.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): أتشرف بأن ألقي كلمة المملكة العربية السعودية نيابة عن صاحب السمو الملكي وزير الخارجية.

السيد الرئيس، يطيب لي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، في دورتها السابعة والخمسين، أن أتوجه إليكم شخصيا، وإلى بلدكم الصديق، الجمهورية التشيكية، بخالص التهنئة، متمنيا لكم التوفيق، ومعبرا عن ثقتي بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكل الاقتدار والفعالية.

وأود بهذه المناسبة، أن أعبر عن الامتنان لسلفكم، السيد هان سونغ سو، رئيس الدورة السابقة – الذي أدار أعمالها بحكمة ودراية، ويستحق منا كل الثناء والتقدير. ولا يفوتني في هذه المناسبة، أن أتقدم بالتحية لمعالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، مقرونة بالشكر، والإشادة بمساعيه المتواصلة من أجل إحلال السلام، وتثبيت الأمن في العالم، وعلى جهوده الطيبة لترسيخ دور المنظمة، والرقي بكفاءتها وزيادة فعاليتها.

وترى بلادي في انضمام سويسرا مؤخرا إلى هيئة الأمم المتحدة، ما يمكن أن يُثري منظمتنا، ويعزز دورها بما هو معروف عن هذا البلد من إسهامات وخبرة على صعيد التعاون الدولي المثمر.

يُصادف انعقاد دورتنا الحالية، مرور عام على الكارثة الرهيبة التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية، من جراء عمل إرهابي دنيئ، أزهق أرواح آلاف من الأبرياء، ونجم عنه خسائر مادية هائلة، وأضرار بالغة، وتداعيات ما زلنا نُعاني من آثارها وتبعاتها. إن ما أصاب الشعب الأمريكي من ألم وحسرة على فقدان ذويهم من ضحايا هذا العمل الجبان، أصابنا ونحن نرقب ما حصل في حالة من الذهول والشعور بالاستنكار الشديد، والإدانة المطلقة لمرتكبي هذا الجرم المشين، الذي بلغ حدودا بعيدة في البشاعة والوحشية.

فإلى فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى أسر كافة الضحايا، والأمة الأمريكية كلها، أتقدم لهم جميعا، بخالص المواساة وصادق المشاعر، مؤكدا لهم أن ما نعرفه عن الأمة الأمريكية من المنعة والاعتداد بالنفس، لا يمكن أن تزيده هذه التجربة الأليمة إلا قوة وصلابة. ولم يكن من الصعب علينا أن نلحظ ذلك – ونحن نُشارك الشعب الأمريكي، بقيادة رئيسه، الذكرى الأولى لهذا الحدث، وما لمسناه من التصميم على مواجهة هذا التحدي والإصرار على المُضي وفق المبادئ والمُثل التي دعا إليها الآباء المؤسسون لهذه الأمة العظيمة.

لقد غمرنا شعور عارم بالألم ونحن نرى مجموعة من شبابنا الذين كان بإمكانهم أن يُسهموا في كل ما يعود بالخير والرفاه على وطنهم، وهم يقعون فريسة لمن أغواهم بالانخراط في طريق أودت بهم إلى نهاية مفجعة، ووجهوا إساءة بالغة للوطن الذي احتضنهم، ولدينهم الذي يُحرم ما أقدموا عليه. واسمحوا لي هنا، أن أقتبس عبارات من رسالة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية، لفخامة الرئيس الأمريكي جورج بوش، وهو يصف وضعية هؤلاء الشباب بأفضل وأبلغ وصف على النحو التالي:

”لقد غُرِّر بهم، واختطفت أفكارهم، وسلبت عقولهم، فتنكروا لدين منهجه التسامح، وانسلخوا عن أوطانهم وذويهم، وتحولوا إلى أداة استخدمت للإساءة إلى الإسلام والمسلمين. وهنا أود أن أؤكد، وبلغة قاطعة، أن أبناء الإسلام المخلصين لن يسمحوا لفئة قليلة من المتطرفين

المنحرفين أن تتحدث باسم الإسلام، وتشوه روحه السمحة.

وأتوجه للشعب الأمريكي الصديق، لأذكر لهم أن أصدقاءهم في المملكة العربية السعودية قد استنكروا هذا الاعتداء الأثيم، وأدانوه بنفس قدر استنكار وإدانة الشعب الأمريكي له، ويجب ألا يغيب عن ذهن أحد أننا في المملكة العربية السعودية نؤمن إيمانا لا يتطرق إليه الشك بأنه لا يجوز لأي سبب، ومهما كانت الذرائع، أن تُسفك الدماء، ويُقتل الأبرياء، ويروّع الآمنون. ونحن حين نجدد العزاء الصادق لذوي الضحايا لا نتوقف عند إبداء المشاعر، وإنما نؤكد من جديد إننا بحول الله عازمون على بذل ما نستطيع من أجل مكافحة هذا الداء الخبيث لاجتثاثه من عالمنا. وستستمر بلادي في موقفها الصلب الحاسم من الإرهاب، وستمضي منفردة، وبالتعاون مع التحالف الدولي، في شن حرب لا هوادة فيها على الإرهابيين، مدفوعة باعتقادها الجازم أن الإرهاب مرض فتّاك يهدد كل مجتمع، ويجب أن تتضافر كل الجهود للقضاء عليه".

إن موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب كان ولا يزال واضحا وموضوعيا ومسؤولا، وليست هناك غرابة في ذلك، حيث أن هذه الدولة قد شرفها الله بأقدس مقدسات المسلمين، وجعلها موطن الرسالة السماوية السمحاء، والحريصة على تطبيق أحكام الدين الإسلامي الحنيف. ولقد أكدت المملكة دعمها التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب، وتعاونت مع المجتمع الدولي بشكل كامل في تنفيذ الجهود الدولية التي تُبذل لمكافحة الإرهاب، وقامت باتخاذ الخطوات اللازمة لسد أي ثغرة في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تُستغل لغير الأعمال المشروعة والقانونية المخصصة لها أصلا. وتمكنت السلطات السعودية المختصة من اتخاذ ما يلزم لضمان التقيد بأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأيدت كل تحرك دولي في إطار مجلس الأمن لاتخاذ كافة الوسائل والإجراءات التي تقرها جميع الدول لملاحقة الإرهاب والتصدي له.

إن المملكة، التي عانت من الأعمال الإرهابية، سنَّت الأنظمة التي تعاقب مرتكبي الإرهاب، وجعلت مادة مكافحة الإرهاب إحدى المواد الأساسية التي تُدرَّس في المناهج الدراسية. وعلى المستوى الإقليمي، كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الموقّعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن الجامعة العربية عام ١٩٩٨، وكذلك على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب. وعلى المستوى الدولي، انضمت المملكة إلى عشر معاهدات واتفاقيات ضد مختلف الأعمال الإرهابية. وإننا نتطلع إلى منظمة الأمم المتحدة – بوصفها الهيئة التي تمثلنا جميعا دون استثناء – لكي تجعل من الجهد الدولي المناوئ للإرهاب جهدا عالميا خالصا مجردا من التمييز والتحامل، وأن يكون مؤداه خدمة جميع أعضاء المجتمع الدولي وحمايتهم من شرور الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الرسمي المدعوم من الدول.

إن مواجهة الإرهاب والتعاون الدولي لتعقب الجماعات الإرهابية، وبذل كل الجهود الكفيلة للقضاء عليه، يشكل خطوة هامة في طريق تطهير عالمنا من هذه الآفة الخطيرة. إلا أن الجهد الدولي المناوئ للإرهاب، مهما بلغت فعاليته، لن يتمكن من إزالة هذه الظاهرة كلية إذا جرى التعامل معها بمعزل عن جذورها ومسببات نشوئها وانتشارها. فالأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي تشكل تربة خصبة لولادة ونمو النزعة إلى التطرف وارتكاب أعمال العنف.

إن قرار القضاء على الإرهاب القائم يجب ألا يكون محل تردد أو تلكؤ، غير أنه إذا كان هدفنا إزالة إمكانية نشوبه مجددا فلا بد من إيلاء بعض الاهتمام للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل في كثير من الأحيان لبنات ملائمة لنشأة التطرف، خصوصا عندما تبلغ هذه الظروف حدودا بالغة الحدة، تنتفي عندها فرص أو إمكانات التغيير أو التطور بالطرق السلمية. فعلى سبيل المثال، استمرار الأوضاع المتردية للشعوب المقهورة المكتوية بنار الظلم والتعسف أو الواقعة تحت نير الاحتلال وعجز المجتمع الدولي، لسبب أو لآخر، عن إيجاد حلول عادلة لتلك المشاكل. من شأن ذلك أن يوفر فرصة يستغلها ذوو النوايا الشريرة والخبيثة في التغرير بالشباب، وتعريضهم لكل أنواع التضليل والتجهيل، ومصورين لهم أن أسلوب العنف والإرهاب هو سبيلهم الوحيد والأمثل لرفع الظلم وإزالة الغبن الواقع عليهم.

لقد مضى خمسة وثلاثون عاما ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي جاثما على صدور أبناء فلسطين الذين يعانون من صنوف الظلم وأنواع القهر. إن حلقة العنف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تنكسر ما لم تتحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة التي أقرها له المجتمع الدولي برمته، وصادقت عليها قرارات الشرعية الدولية، واكتسبت طابعا قانونيا بموجب الاتفاقات التي وقّعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مع الجانب الفلسطيني. غير أن الالتزامات التي تضمنتها هذه الاتفاقات جرى تعطيلها والتنكر لها من قبل الجانب الإسرائيلي، سواء لجهة استمرار الاحتلال أو فيما يتعلق بتعاملها مع الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية.

إن سياسة الحصار والتجويع والاجتياحات وتدمير الممتلكات وتدنيس المقدسات، لا تتناقض مع نصوص الاتفاقات فحسب، بل تشكل أيضا انتهاكا صارخا لكل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية. تضاف إلى ذلك ممارسات حكومة شارون الرامية إلى تهميش السلطة الفلسطينية، التي قامت بموجب اتفاق أوسلو، وعزل المناطق الفلسطينية وتدمير البنية الأساسية. وحين لم يتبق شيء يستدعي التخريب، اتجه شارون مؤخرا إلى أسلوب الاعتقال والاغتيال للقيادات الفلسطينية، وأعلن بكل وضوح وصفاقة أن إسرائيل لم تعد ملزمة بأي اتفاق أو تفاهم مع الفلسطينيين، بما في ذلك اتفاق أوسلو.

لقد بلغ الوضع في الأراضي الفلسطينية حدودا تنذر بكارثة إنسانية خطيرة، نتيجة لاستمرار الحصار الاقتصادي، وانتشار الأوبئة والأمراض، وانهيار المؤسسات الصحية والأمنية. وأهم حقيقة يجب أن يتذكرها الجميع، خاصة الشعب الإسرائيلي، هي أن الأمن الذي وعدهم به حكومتهم الحالية هم أبعد ما يكونون عنه، وذلك بسبب سياسات وممارسات هذه الحكومة التي ابتعدت عن أسلوب الحوار والتفاوض، واختارت سبيل القمع والقهر أسلوبا لحل المشكلة الفلسطينية. إن ما ورد في خطاب الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة حول استحالة توافر السلام لأي من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ما لم تتوافر لكليهما الحرية اللازمة، يتفق تماما مع الحالة السائدة التي تشهد استمرار مسلسل العنف والمعاناة لكلا الشعبين، بسبب حرمان أحدهما من حقه في الحرية والاستقلال.

وعليه، فإن نقطة البداية للخروج من هذا المأزق تكمن في إدراك إسرائيل لأهمية وجود فلسطين كدولة مستندة إلى الشرعية الدستورية، وكيان قانوني تتوافر له الأهلية اللازمة للتفاوض وحل المشاكل العالقة التي لا سبيل لتجاهلها أو القفز عليها إذا ما أردنا أن نضع نهاية لهذا الوضع المتأزم في الأراضي المحتلة، والذي ينذر بعواقب وخيمة يدفع ثمنها الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء.

وفي تصورنا، فإن الدولة الفلسطينية المستقلة والمستندة إلى دستور يلتزم به كل الفلسطينيين، ويحدد الأسس والقواعد التي تحكم علاقة الدولة بإسرائيل، ستشكل ضمانا، ليس فقط للفلسطينيين بل والإسرائيليين، لأن الجانب الإسرائيلي سيضمن لنفسه حينها إمكانية التعامل مع كيان قانوني محدد الشخصية والملامح، وسلطة وطنية تقع على عاتقها مهمة التفاوض مع الدولة المجاورة حول مستقبل علاقاتهما، وتصبح المسؤولية عندها واضحة ومحددة.

غير أن تحقيق هذا الهدف يستوجب تحركا دوليا لإخراج الشعب الفلسطيني من عمق المعاناة الإنسانية والمعيشية الغارق فيها. وفي موازاة هذا الجهد هناك أيضا حاجة ماسة لتخفيف مستوى العنف القائم، من خلال تعامل موضوعي وواقعي مع المشكلة الأمنية. وهذا يعني أن على المجتمع الدولي أن يحمل الحكومة الإسرائيلية نفس القدر من الالتزامات الأمنية، المطلوب من السلطة الفلسطينية أن تفي بها. إن حصر المسؤولية الأمنية في الجانب الفلسطيني وتحميله ما يحدث من عنف وخلل أمني، أمر لا يتسم بالواقعية ولا يمكن أن يُساعد على حل المشكلة. فعلينا جميعا التحرك لتخفيف المعاناة الفلسطينية، ومن ثم التوجه لاتخاذ الخطوات العملية اللازمة، الكفيلة بوضع القضية الفلسطينية في أول الطريق المؤدي للتسوية المأمولة. أما فيما يتعلق بالتسوية الشاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، فإننا نرى في مبادرة السلام العربية المنبثقة عن مؤتمر قمة بيروت، ما يُغطي هذه المسألة، ويوفر للمرة الأولى، مبادرة مستندة إلى إجماع عربي، ترتكز على مقررات الشرعية الدولية ذات الصلة بهذا الصراع، وتفضي إلى توقيع معاهدة سلام، يتحقق بموجبها الانسحاب الإسرائيلي الكامل مقابل قيام علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل.

هناك مشكلة أخرى بلغت حدا كبيرا من التفاقم والتأزم، وتعتبر مصدر تهديد خطير لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل في الوضع السائد بالنسبة للعراق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. إن ما ذكره فخامة الرئيس بوش، في كلمته أمام الجمعية العامة، بشأن إحالة هذا الموضوع إلى الهيئة الدولية، لاتخاذ القرار اللازم بصدده، يمثل تطورا إيجابيا يدعو إلى الارتياح، فلا شك في أن هذه الخطوة قد مهدت الطريق لمناخ طيب أسفر أخيرا عن قرار الحكومة العراقية قبول عودة المفتشين دون شروط. وهذا التطور الذي يستخدم الوسائل الدبلوماسية لتلافي المواجهة، يدل على أن اتخاذ خطوة إيجابية يؤدي في أغلب الأحوال، إلى خطوة إيجابية مقابلها. ومن المناسب في هذا الصدد، أن نعبر عن ارتياحنا لاستجابة الحكومة العراقية السريعة لنداء اللجنة الوزارية للجامعة العربية في اجتماعها على هامش الجمعية العامة. ونعتقد أن المسؤولية هي الآن على عاتق مجلس الأمن لبذل جهود جدية من أجل تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق، وعلى عاتق العراق لسرعة تنفيذ ما تعهد به من عودة فرق التفتيش بلا أي شروط مسبقة.

لقد عانى العالم من دمار كثير، وبؤس إنساني عظيم في القرن الماضي الذي اتسم بالمواجهة الدامية، وساده العنف والصراع والكراهية، وأصبح أمن واستقرار البشرية في عالم اليوم الذي تشابكت مصالحه، وازداد الاعتماد المتبادل بين شعوبه مرتبطا باقتناع المجتمع الدولي ونجاحه في نبذ الحروب والتخلي عن العنف والتصدي للإرهاب وتسوية الخلافات وحل المنازعات بالطرق السلمية، وتعزيز ثقافة السلام والحوار وتدعيم التعاون والتسامح والتفاهم.

وتدعو المملكة العربية السعودية إلى قيام نظام دولي إنساني مبني على شراكة جديدة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو على أساس من التعاون والتكافل وعلاقات اقتصادية دولية ترتكز على العدل والمساواة، وتقوم على المنافع المتبادلة، وتعتمد على أسس من المسؤولية المشتركة وتتطلع المملكة إلى أن يكون القرن الحادي والعشرون، قرناً

يحكمه القانون لا القوة الغاشمة، ويسوده الإيمان الصادق بالتعددية، وما تستوجبه من مشاركة الجميع في إدارة شؤون الحاضر وصنع المستقبل، بدلا من محاولة الإقصاء والاستبعاد والسعي لتجاهل الآخرين. نتطلع إلى عام تشيع فيه منظومة أخلاقية تحكم السلوك الإنساني في أحواله كلها، ترتفع فيه رايات العدل والرحمة والتواصل بين الناس بما يحقق الأمن والاستقرار والسلام للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة ماريا يوجينا بريزيولا دي آفيلا، وزيرة الشؤون الخارجية في السلفادور.

السيدة بريزيولا دي آفيلا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب ، بالنيابة عن السلفادور حكومة وشعبا ، عن تهانينا القلبية للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

ونود بالمثل، أن نعرب عن عرفاننا للسيد هان سونغ – سو للعمل الناجح الذي اضطلع به أثناء الدورة الماضية. ونشيد بالأمين العام كوفي عنان لعمله واهتمامه من أجل منع الصراعات وحلها، ونشجعه على مواصلة التحرك إلى الأمام في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

ونرحب في هذا المحفل العالمي الهام بالاتحاد السويسري، وعما قريب، بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية بصفتهما الجديدة دولتين عضوين. وفي هذا السياق، نكرر طلبنا باستعراض الوضع الدولي الخاص لجمهورية الصين بشأن تايوان، التي يتم حرمان شعبها البالغ تعداده ٢٣ مليونا حق التمثيل في هذا المحفل. ونأمل أن تصير العضوية في المستقبل القريب في هذه المنظمة العالمية لجميع أمم العالم من دون استثناء – كما هو الحال بالنسبة لتايوان حاليا – أمراً واقعا.

إن حكومة السلفادور مقتنعة أن من الضروري النظر في المبادرات الجديدة وذات البصيرة لإزالة العوائق القائمة في المناقشات بشأن تكوين مجلس الأمن ودوره في الألفية الجديدة. وذلك أمر ضروري وأساسي لكي تستطيع الأمم المتحدة مواصلة كونها المحفل العالمي الأساسي للعمل الجماعي في مواجهة التحديات للسلم والأمن الدوليين.

وقد احتفل بلدي هذا العام، بالذكرى العاشرة لتوقيع اتفاقات السلام التي وضعت حداً للصراع المسلح ومهدت الطريق لواقع جديد من الأمل والسلام والديمقراطية والتنمية. وما فتئت عمليتنا الديمقراطية تتكامل تدريجيا وهي تتقدم بصورة طبيعية من خلال المناقشات الدينامية المفتوحة ذاتها التي تتسم بها جميع الديمقراطيات. وقد كان ذلك نتيجة للرغبة الشديدة من جانب جميع السلفادوريين لبناء مجتمع حر وديمقراطي، وهذا أمر ينبغي لنا جميعا، بوصفنا دولا أعضاء، أن نفخر به نحن جزء منه،من خلال الدور الناجح الذي تؤديه الأمم المتحدة.

وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حققنا تقدما كبيراً في تعزيز السلام والديمقراطية. ولا تزال حكومة الرئيس فرانسيسكو فلوريس بيريز تدعم وبقوة النمط الاقتصادي الذي يرى الحقوق الاقتصادية على أنها وسيلة للتقدم صوب التنمية والاستفادة من مزايا العولمة. ولقد أولينا التنمية البشرية اهتماما كبيرا، ونستثمر بصورة أساسية في التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأساسية، إذ أن تلك المجالات عناصر لا يمكن الاستغناء عنها حيث أنها تسهم في الرفاه الاجتماعي، من أجل تحسين نوعية المعيشة لشعبنا ومن أجل التنمية.

وبعد عشر سنوات من توقيع اتفاق السلام ، توجت السلفادور عمليتها للسلام بنجاح، وهي الآن تجني ثمار السلام. ولذلك، فنحن نقدر الدعم القيم من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة. ونحن ممتنون بوجه خاص لفريق أصدقاء الأمين العام لعملية السلام في السلفادور – إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية – للدعم

الذي قدموه أثناء تنفيذ تلك العملية، التي يظل نجاح نتائجها يساعد الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى، أود أن أؤكد من جديد على روح التكامل في السلفادور التي تقودنا لأن نعطي أقصى أولوية لعلاقاتنا مع البلدان المجاورة في السعي إلى التنمية المشتركة للمنطقة، وتعزيز عملية التكامل في أمريكا الوسطى من جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإننا نقوم بذلك لأن أحدنا لن يتمكن من أن يكمل الآخر إلا بوجود منطقة مستقرة وموحدة، وذلك من أجل تعزيز موقعنا في البيئة الاقتصادية العالمية، ومواجهة تحديات العولمة بالتضامن. فبالتكامل وحده سنتمكن من تخطي حدودنا الإقليمية الضيقة في سبيل الوفاء فعليا بمطالب مواطنينا العادلة، في مجالات التربية والصحة والفرص المتاحة للمستقبل. ووحدة منطقتنا وانفتاحها على العالم، هما السبيل الوحيد للحد من وقوفنا بمظهر الضعيف في مواجهة التحدي الكبير وقوامه تقديم المزيد من أحسن فرص العمل، بكامل السرعة المطلوبة، حتى تتمكن شعوبنا كلها من أن تعد لنفسها في أوطانها مستقبلا لائقا بها.

وفي ذلك الإطار، وافق رؤساء أمريكا الوسطى على خطة عمل للتكامل الاقتصادي تنفذ فورا. وهي تتضمن إنشاء اتحاد جمركي بحلول العام المقبل. وبالمثل، ومن بين أمور أخرى، سنواصل العمل على اعتماد تعرفات جمركية مشتركة، وتسهيل التجارة والحركة الحرة لكل المنتجات. وإذ لا يغيب عن بالنا تحقيق ذلك الهدف، وكوننا قد سبق أن توصلنا إلى نتائج إيجابية في الاتفاقات مع أمريكا الوسطى التي دخلت الآن حيز التنفيذ مع المكسيك والجمهورية الدومينيكية وشيلي وبنما، نشترك أيضا في التفاوض بشأن اتفاقات التجارة الحرة مع كندا والولايات المتحدة. ونعمل أيضا على تعزيز وتنفيذ خطة بويبلا بنما عن طريق تنفيذ ثماني مشاريع كبيرة للتكامل في أمريكا الوسطى. فمن خلال خطة بويبلا بنما، نعتزم الاستفادة من طاقة أمريكا الوسطى والمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من المكسيك باعتبارها ممرا طبيعيا يربط بين أمريكا الشمالية والجنوبية ويجمع بين محيطين.

وإننا قد تحملنا التحدي التاريخي بمسؤولية، كي نعالج، من خلال الهيئات ذات الصلة، الخلافات الحدودية التي توارثتها أجيال أمريكا الوسطى الحالية. وقد أدت السلفادور دورها بهذا الشأن. وإننا مقتنعون أن الامتثال الصارم للقانون الدولي يؤمن ركيزة الوئام بين البلدان المتجاورة. وعليه، فقد توصلنا مؤخرا إلى اتفاق على الصعيد الرئاسي، مع جمهورية هندوراس في سبيل تسريع عملية تخطيط حدودنا الإقليمية. وفضلا عن ذلك، لجأنا أيضا مؤخرا إلى محكمة العدل الدولية لممارسة حقنا في المطالبة بإعادة النظر في قرارها الصادر في عام ١٩٩٢، ولكن فقط فيما يتعلق بإحدى مناطق النزاع الست بشأن المسألة التي تقدمنا بها معا في عام ١٩٨٦. ومن خلال هذه الجهود، تفتح السلفادور وأمريكا الوسطى الطريق لتحقيق تقدم لا يعوقه شيء، نحو مشاريع التكامل المشتركة بيننا. وفي النهاية، فإن هدفنا من الحدود التي نعيّنها الآن بموجب القانون والتي نود إزالتها عمليا بالوئام والاحترام المتبادل وتنمية شعبينا.

وعلى الصعيد العالمي – ومع إحياء الذكرى السنوية الأولى للاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة – تود حكومة السلفادور أن تكرر التزامها الثابت بالكفاح العالمي ضد الإرهاب وما يتصل به من أنشطة إجرامية. وإننا ننظر إلى هذا المجهود العالمي بوصفه سعيا مشتركا وفرديا تبذله الدول الأعضاء. وبالتالي، نعتبره مجهودا متعلقا بأعمق الاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وتود حكومة السلفادور، في ذلك السياق، أن تعرب عن شكرها للجهود التي تبذلها

لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونكرر أيضا استعدادنا التام للتعاون في سبيل تنفيذ ذلك القرار بشكل مطلق. وإضافة إلى ذلك، نود أن نبلغ المجتمع الدولي بأن السلفادور ستستقبل الدورة الثالثة للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وسيعقد ذلك الاجتماع في سان سلفادور في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. ونأمل أن يتخذ الاجتماع القرارات ذات الصلة بزيادة تعزيز مكافحة هذه الآفة على صعيد نصف الكرة الأرضية.

وتقر السلفادور بالتقدم المحرز بإدخال النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ. وفي هذا السياق، تقوم حكومتي بما يلزم من استعراض لوضع قوانيننا الدستورية على مسار النظام الأساسي، وبذلك نتمكن من إطلاق عملية الانضمام إلى المحكمة.

وفي نفس الإطار، يسرني أيضا أن أعلم الجمعية أن السلفادور صادقت في الأسبوع الماضي على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، وكذلك على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

وأعلن الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، أن العالم الذي نعيش فيه اليوم مقسوم بين غني وفقير، كما لم يسبق أن حصل في تاريخ الإنسانية. وأشار ذلك التقرير أيضا إلى الواقع المؤلم الذي يشهده سُدس مجموع الجنس البشري، الذي يصارع يوميا صراع حياة أو موت، مع المرض والجوع والكوارث الطبيعية والبشرية. في حين أن سُدسا آخر من البشر قد وصل إلى مستويات من الرفاه لم يكن من الممكن تصورها، من عقود قليلة. وبين هذين الطرفين نجد أن ٤ بلايين مواطن، من البلدان النامية، وإن كانوا لا يعيشون على شفير الكارثة، فهم بعيدون عن تحقيق الأمن والقدرة ومقومات الرفاه المادي، التي يتمتع بها العالم المتقدم النمو.

والسلفادور بلدا ناميا، تتبع الوجهة التي تحددت في مونتيري. ونأمل أن تتحقق عروض التمويل التي تقدمت بها مختلف البلدان في المؤتمر. ونحن نشارك أيضا بشكل فعال في العمل التحضيري لمؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، اقتناعا منّا بالفوائد المحتملة التي يحققها التواصل والمعرفة لمستقبل التنمية في المجتمعات الحرة.

وفي ذلك السياق، تشاطر السلفادور الرأي القائل إن التعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل يجب ألا ينحصر في التعاون التقني بل أن يتضمن التعاون المالي، إذ ينبغي ألا تبقى مكافحة الفقر داخل الحدود، أو أن تحصرها إحصاءات تتعلق بالمتوسطات الوطنية. فهذه الأرقام لا تعكس بدقة الواقع في أماكن مختلفة. وديمقراطياتنا المتجددة تحتاج لأن تترسخ وتتعزز وتستدام بما يكفل لكل شخص الحصول على مستوى معيشة أفضل.

ومن التحديات الهامة الأخرى التي نواجهها، الكوارث الطبيعية تحديدا، التي من شأنها أن تقضي على الجهود التي بذلناها على مر السنوات. فالآثار التي تخلفها هذه الظواهر لم تعد مقتصرة على المناطق المعرضة تقليديا للكوارث وحدها. وكما كانت الحال مؤخرا في بعض البلدان الأوروبية، فإن مناطق أخرى لم تكن في السابق شديدة التعرض للكوارث الطبيعية، تشهد الآن هذه الكوارث. وفي هذا السياق، تود السلفادور، شعبا وحكومة، تأكيد تضامنها الكامل مع حكومات البلدان المتضررة والعائلات التي عانت نتيجة الفيضانات المدمرة في أوروبا.

وتدعو حكومة السلفادور المجتمع الدولي إلى التضامن في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المجالات

الخمسة الأساسية التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد مؤخرا في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. وهي تشتمل على المياه والصرف الصحي والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي. ولهذه كلها أهمية كبرى لمستقبل البيئة، لا سيما في البلدان النامية.

واسمحوا لي أن أختم كلمتي بتكرار الالتزام الثابت والإرادة السياسية لحكومة السلفادور لأن تسهم بفعالية في البحث عن حلول مشتركة وفردية للمشاكل التي سنطرحها خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونود أيضا أن نكرر ثقتنا بالعمل الذي يقوم به الأمين العام بالنيابة عن الأمم المنضوية تحت لواء منظمتنا، وذلك على أساس المقاصد والمبادئ التي كرسها الميثاق. وبتعزيز تعددية الأطراف، تبقى تلك المقاصد والمبادئ صالحة بالكامل في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان بشأن الإبادة الجماعية الأرمنية الذي أدلى به بالأمس في هذه القاعة ممثل تركيا في ممارسته لحق الرد على البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية لأرمينيا.

لقد قال وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أرمينيا، في خطابه خلال المناقشة العامة في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة ما يلي:

”نعرب عن تقديرنا العميق لكل الحكومات، والمجالس النيابية والهيئات الدولية التي اعترفت بالإبادة الجماعية التي تعرّض لها الشعب الأرمني ونتعهد بالتعاون مع كل أولئك الذين يعيدون التأكيد حاليا على حقائق تلك الجريمة التي ارتكبت ضد البشرية. وبوصفنا أحد الموقِّعين على اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، تولي الحكومة الأرمنية أولوية عالية للكفاح من أجل منع جريمة إبادة الأجناس في المستقبل والوقوف ضد جميع محاولات إنكار وقوع هذه الجريمة في الماضي“. (A/57/PV.9)

وبالفعل، أود أن أشكر ممثل تركيا على تفهم الرسالة على الوجه الصحيح، وعلى استرعائه انتباه هذه الهيئة مرة أخرى لمسألة الإبادة الجماعية الأرمنية.

وفي هذا الصدد، أسمحوا لي بأن أدلي ببضع تعليقات. لقد بدأ القرن العشرون بالنسبة للأرمنيين بمأساة إبادة جماعية وترحيلات جماعية في الامبراطورية العثمانية في عامي ١٩١٥ و ١٩٢٣، كانت مكرسة لخدمة الهدف القومي المتطرف المدروس المتعمد الخاص بالقضاء على الطائفة الأرمنية في تركيا العثمانية. والإبادة الجماعية الأولى في القرن العشرين تمت بكامل قوتها واستمرت حتى أزهقت أرواح مليون ونصف مليون أرمني.

إن الإبادة الجماعية الأرمنية حقيقة لا تنكر ولا خلاف عليها، وهذا واضح تماما، ليس بالنسبة لنا فحسب وإنما لعدد كبير من البلدان التي اعترفت رسميا بوقوع جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الشعب الأرمني وأدانتها. ومع ذلك فتركيا لا تألوا جهدا في سبيل إنكار هذا الحدث المشين الذي وقع في ماضيها. وليس هناك شيء جديد بشأن الاتهامات، والتزويرات والاختراعات التي تقدمها الحكومة التركية في محاولاتها العقيمة لإنكار أو لتبرير ما أسماه القانون الدولي الإبادة الجماعية.

لقد أشار ممثل تركيا إلى دليل ''غير قائم على أساس'' لوقوع الإبادة الجماعية الأرمنية. إن الإبادة الجماعية ليست شيئا يحتاج إلى إثبات. وإنما المؤرخون والدارسون قاموا بعملهم، والدليل القوي الموثق للإبادة الجماعية للأرمنيين متاح في العديد من دور المحفوظات التركية والروسية والبريطانية والأمريكية. ومن المؤسف أن تركيا فضّلت الإنكار المقصود والمتعمد لنهج يتسم بالتعقل والحيدة.

إن الإبادة الجماعية الأرمنية أظهرت أن تلك الجريمة غير الإنسانية يمكن أن ترتكب. وسياسة الإفلات من العقاب على ارتكاب الإبادة الجماعية التي اتبعتها الإمبراطورية العثمانية ترتبت عليها أعمال وحشية جديدة. والدليل الأقوى هو تباهي هتلر اللفظي بخططه لغزو بولندا في عام ١٩٣٩: ''مَن، على أية حال، يتكلم اليوم عن إبادة الأرمنيين؟'' وتلك الكلمات يمكن قراءتها في متحف المحرقة في واشنطن العاصمة.

وأود أن أؤكد بشكل خاص على نقطة أخرى، هي الأهمية الخاصة للأمم المتحدة. ففي عام ١٩٤٨، اعتمدت المنظمة الاتفاقية الخاصة بمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وأكد السيد رفائيل ليمكين، وهو واضع لفظ ''الإبادة الجماعية'' وأحد واضعي الاتفاقية، حاجة المجتمع الدولي لتلك الاتفاقية بالتكلم عن ضرورة ''منع أن يحدث مرة أخرى ما حدث للأرمنيين خلال الحرب العالمية الأولى واليهود خلال الحرب العالمية الثانية''. ومما يؤسف له، أن تركيا، وهي أحد أطراف الاتفاقية، لا تريد الاعتراف بأن الإنكار هو استمرار للإبادة الجماعية أو، كما لاحظ البعض، أنه العمل الأخير من أعمال الإبادة الجماعية.

إن إنكار تركيا المستمر للإبادة الجماعية للأرمنيين في الإمبراطورية العثمانية لم يعمل إلا على تكثيف تطلعاتنا إلى العدالة التاريخية. وإن صرف الأنظار الذي لا معنى له الذي تقوم به تركيا، واتهاماتها وتشويهاتها ليس لها أي أثر على الإبادة الجماعية الأرمنية، أو على الاعتراف الدولي بها أو على الدراسات الأكاديمية التي جرت بشأنها. إلا أنها تدل على شرور الإبادة الجماعية وشرور إنكارها. وبدلا من أن تدين تركيا اللجنة الجنائية للاتحاد والتقدم، المسؤولة في الحكومة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، فإنها تتبناها اليوم. وبدلا من أن تبتعد بنفسها عن سياسة الإبادة الجماعية القاتلة، تسعى دون كلل إلى تبريرها. وهذه سياسة مدمرة لا يمكن تصورها، بأي حال أو شكل أو صورة، على أنها خطوة نحو معالجة أو إصلاح أو تفهم أو تحسين العلاقات بين تركيا وأرمينيا. وهناك طريقة أخرى للتعامل مع الماضي المؤلم: وهي التمسك بحقيقة الأمر.

وكما قال الرئيس كوشاريان في هذه القاعة قبل عامين في خطابه أمام مؤتمر قمة الألفية: ''التوبة ليست مهانة، فهي على الأصح ترفع الأفراد والدول'' (A/55/PV.6، ص - ١٤) وقد أشار البرلمان الأوروبي، في قراره الصادر في عام ١٩٨٧، إلى أن الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية يجب أن ينظر إليه باعتباره عملا إنسانيا لحد كبير لإعادة التأهيل الأدبي نحو الأرمنيين، ليس من شأنه سوى إضفاء الشرف على الحكومة التركية. وبالفعل، فإن العديد من الدول وجدت إعادة انبعاثها الروحي والأدبي في إعادة تأكيد الحقيقة - في مواجهة ماضيها مواجهة تامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا لممارسة حقه في الرد للمرة الثانية، التي ستقتصر على خمس دقائق.

السيد سينجيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لا أريد أن أقحم نفسي في مناقشة مطولة، لأنني أرى أنه مما لا طائل من ورائه بالفعل أن أتوقع من زميلي الأرمني أن

يراجع نفسه بشأن بعض جوانب حججه على الأقل. وأقول فقط ما يلي: كما هو معروف تماما، فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، قام الأرمنيون، وهم يذكّرون القوى المنتصرة بأنهم حاربوا عندما كانوا رعايا عثمانيين، أرادوا أن يمثلوا في مؤتمري باريس وسيفر. وهنا، أود أن أقتبس مما قاله الزعيم الأرمني السيد علي أحارونيان نفسه، وهو يتكلم في مؤتمر باريس للسلام، من الأوراق المتعلقة بالعلاقات الخارجية للولايات المتحدة: مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، المطبوعة في دار الطباعة الحكومية في واشنطن:

”في بداية الحرب، لم تنس أمتنا كل مظالم الحكم القيصري وتجمعت بحرارة خلف العلم الروسي تأييدا لقضية الحلفاء فحسب وإنما عرض مواطنونا في تركيا وفي جميع أنحاء العالم على حكومة القيصر (وسجلات السفارة الروسية في باريس تثبت هذا) أن تنشئ وتدعم فرقا أرمنية على حسابها لتقاتل جنبا إلى جنب مع القوات الروسية بقيادة جنرالات روس“.

وبالفعل، كما قال علامة بارز هو البروفسور برنارد لويس ، الذي لا يروق لبعض أصدقائنا الأرمن الاقتباس منه،

”إن ما حدث للأرمنيين كان نتيجة تمرد أرمني جماعي مسلح ... بدأ حتى قبل نشوب الحرب واستمر على نطاق واسع. إن أعدادا كبيرة من الأرمنيين ... شاركت القوات الروسية في غزو تركيا“.

وذكر في مكان آخر:

”إن الأرمنيين يريدون أن يستفيدوا من العالمين على حد سواء. فمن ناحية، هم يتكلمون بفخر عن كفاحهم ضد الحكم العثماني الاستبدادي، بينما من ناحية أخرى يقارنون مأساتهم بالإبادة الجماعية اليهودية“.

وأخيرا، فيما يتعلق بعملية الحصول على الاعتراف الدولي، أود أن أقتبس مما قالته المتحدثة باسم مكتب الشؤون الخارجية البريطانية، البارونة رامساي كارتفيل، وهي تتكلم في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩:

”لقد أدانت الحكومة البريطانية المذابح في ذلك الوقت. ولكن في حالة عدم توافر دليل قاطع على أن الحكومة العثمانية اتخذت قرارا محددا بالقضاء على الأرمنيين الواقعين تحت سيطرتها في ذلك الوقت، فإن الحكومات البريطانية لم تعترف بتلك الأحداث باعتبارها دليلا على ارتكاب جريمة إبادة جماعية. كما أننا لا نعتقد أن هذا هو شأن الحكومات اليوم أن تستعرض أحداثا وقعت منذ أكثر من ٨٠ عاما، بغرض إبداء الرأي بشأنها“.

أود أن أنهي بياني بأن أحيي ذكرى كل الذين فقدوا – أتراكا ، وأرمنيين، وغيرهم – الذين قُتلوا في تلك اللحظة المأساوية من تاريخنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا ليمارس حقه في الرد للمرة الثانية، الذي سيقتصر على خمس دقائق.

السيد أبليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أعتذر لطلب الكلمة مرة أخرى. غير أنني أود فقط أن أبدي بضعة تعليقات إضافية على ملاحظات ممثل تركيا. أولا، أود أن أذكر ممثل تركيا أن الإبادة الجماعية للأرمن بدأت بـ ”ليلة الكريستال“، ليلة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩١٥، أول يوم من أيام الإبادة الجماعية، حين قتلت السلطات التركية بوحشية أكثر من ثلاثمائة من المثقفين الأرمن، فكانت إشارة البداية للإبادة الجماعية للأرمن في الإمبراطورية العثمانية.

وليس في نيتي أن أدخل إلى محفوظات قاعة الجمعية العامة هذه. ولكنني أود أن أقتبس فقط تصريحا واحدا من سفير ألمانيا الذي كان يمثل حكومة متحالفة مع تركيا، والذي قال في تموز/يوليه ١٩١٥،

”إن الأسلوب الذي يجري به الترحيل يبين أن الحكومة تسعى بحق إلى تحقيق هدف تدمير العنصر الأرمني في تركيا“.

وصرح خلفه في تموز/يوليه ١٩١٧ بما يلي،

”إن سياسة الإفناء قد تحققت إلى حد كبير. ويسهم القادة الحاليون لتركيا إسهاما كاملا في هذه السياسة“.

وبناء على هذه الحقائق وغيرها مما يرجع تاريخه إلى عام ١٩١٩. حاكمت محاكم كمال أتاتورك عددا من الرسميين الأتراك الذين كانوا يشغلون مناصب رفيعة وحكمت عليهم بعقوبات لدورهم المتعلق بما أطلقت عليه الحكومة التركية آنذاك مذبحة الأرض وتدميرهم.

إن العادة الذميمة التي اعتادتها الحكومة التركية، وهي إنكار الإبادة الجماعية للأرمن، لا تزال واضحة في تيار الأكاذيب الذي لا ينضب. وإذا كانت تركيا تواجه صعوبات اليوم في إقامة علاقات طبيعية مع جيرانها، فقد يعود ذلك إلى أنها تنظر إلى الماضي وإلى سجل التاريخ نظرة متضاربة يتعذر الدفاع عنها وتخالف ما تفهمه بقية الدول. وما هذه الجهود الملتوية المؤسفة الرامية إلى التشكيك في صحة الدليل على الإبادة الجماعية للأرمن إلا مجرد تصوير للجهد الذي تستعد تركيا أن تبذله لكي تفرض على العالم إنكارها الزائف للحقائق.

ويتعين على مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية للأرمن أن يبدأوا الإمعان في أفكارهم وأن يواجهوا تاريخهم ويستفيدوا منه وأن يسألوا كيف أمكن حدوث هذا العنف وأن يدرسوا ما قادهم إلى طريق الإبادة الجماعية وأن يجدوا بعض الخلاص من خلال الإجراءات الواجبة النابعة من الندم، التي تبدأ – ولا تنتهي – بمعرفة الحقائق وتقبلها. وإذا كانوا عاجزين عن مواجهة الحقائق أو رافضين لها، وكانوا يواصلون محاولة الاحتفاظ بصورتهم القويمة، فقد يجدوا أنفسهم مرة أخرى على الطريق المؤدي إلى إلحاق الضرر بجماعات أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.